جنوب السودان.. واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً

محمود وهيب السيد*

ملخص: تفاقمت أخيراً أحداث مشكلة جنوب السودان، كما تعددت محاولات الحل.. دون جدوى، حتى تدخلت الولايات المتحدة وفرضت على أطرافها اتفاقية ماشاكوس، فهل يكتب لها أن تضع حداً لتلك الأزمة؟ للإجابة عن هذا التساؤل لا بد أن نعرف أولاً طبيعة تلك الأزمة وظروفها وخصائصها، وذلك من منطلق أن أي مشكلة أو صراع أو أزمة لها معطياتها المنبثقة من بيئتها وظروفها التي تميزها عن غيرها، والتي تحتم طرقاً للحل من المؤكد أنها لا بد أن تختلف عن غيرها. على الرغم من ذلك فإن كل تلك المحاولات التي بذلت لاحتواء أزمة جنوب السودان ثم حلها كانت بمعزل عن بيئتها ودون النظر في أسبابها، مع أنه لم يعبر واقع أزمة وحالها وبيئتها عن طبيعتها ومدى تفاقمها وتشكيل سيناريوهات محاولة حلها مثلما كانت أزمة جنوب السودان، وهو ما يحاول الباحث إجلاءه في هذه الدراسة، وذلك من خلال أربعة فصول، خصص الأول منها لدراسة الجذور المتعلقة بتاريخ السودان وجنوبه، التي حتمت مساره ورسمت مستقبله، والثاني لدراسة الطبيعة الجغرافية وما مثلته من تحديات وفرص لأهله وأطماع للمحيطين به، أما الثالث فكان للأسباب الديموجرافية، في حين تناول الرابع الدور الخارجي في الأزمة، وقد اختتم الباحث دراسته بالنتائج والتوصيات، التي استقاها من هذه الدراسة، تتلخص في: ضرورة أخذ خصوصية الجنوب السوداني المتميزة في الاعتبار، وحتمية الاهتمام الجدي بشأنه الاجتماعي والثقافي والبيئي؛ للعمل على إحداث تنمية شاملة به ، وإشراك كل الأحزاب والقوى والفصائل السياسية والأنماط العرقية في كل من الشمال والجنوب في محاولة الحل ، ومن ثم ينتهي الباحث إلى أن الشكل المناسب لطبيعة العلاقة المستقبلية بين جنوب السودان وشماله هو نمط الحكم الفيدرالي ، الذي يحتفظ فيه كلا الشطرين بهويته واستقلاله الداخلي في إدارة شؤونه الخاصة ، مع وجود حكومة فيدرالية قوية.

* قسم العلوم السياسية – أكاديمية السادات – فرع بورسعيد – ج.م.ع.

المصطلحات الأساسية: جنوب السودان، الحل السياسي والعسكري، الطبيعة الجغرافية، الطبيعة الطبوجرافية، الطبيعة الديموجرافية، الجبهة الشعبية للتحرير.

مقدمة:

ليس من قبيل المبالغة القول: إن السودان هو عالم إفريقي مصغر، فكما أن قارة إفريقيا متنوعة في كل شيء، فإننا نجد في هذا البلد العديد من العوامل بل – للأسف – العديد من المشكلات التي يسبب مثلها الاضطراب في معظم البلدان الإفريقية الأخرى؛ فشعب السودان يضم مئات من المجموعات العرقية المتنوعة، بينها أكثر من 250 قبيلة تقطن الجزء الجنوبي وحده، فضلاً عن عدد لا يحصى من اللغات واللهجات، التي نجد كثيراً منها غير مكتوب، حتى اللغة العربية، وهي اللغة السائدة في السودان، يعبر عنها بالعديد من اللهجات والمفردات (منصور خالد، 1988: 181).

ومنذ استقلال السودان عام 1956 ومشكلة جنوبه ومحاولات بعض من أهلها إثارة المشكلات للحكومة المركزية في الخرطوم لم تخب، قد تهدأ قليلاً لكنها سرعان ما تشتعل مرة أخرى، مطالبين مرة بتقرير بعض الحقوق والمساواة في المعاملة مع أهل الشمال، ومرة ثانية بالحكم الذاتي وفق صيغة يتفق بشأنها مع الشماليين، وتارة أخرى، وهي الغالبة في هذه المرحلة من الأزمة، يطالبون بالاستقلال التام والانفصال عن الشمال وتكوين دولة ذات حكومة مستقلة.

لذلك، فقد عدت مشكلة جنوب السودان من المشكلات الإقليمية التي طالما سببت نزيفاً حاداً لموارد إقليم عربي، وهو السودان، المحدودة قياساً بما هو مستغل من إمكانات ذلك الإقليم الطبيعية الرهيبة التي كان ينبغي لحكوماته المتعاقبة أن توظفها لعمليات التنمية التي هو أحوج ما يكون لها في شماله وفي جنوبه أيضاً.

مشكلة البحث:

على الرغم من المحاولات المختلفة لحل تلك الأزمة على امتداد سنوات طويلة، من محاولات جرت بمعرفة أهل السودان وحكوماتها دون التدخل أو المعاونة من أطراف خارجية، إلى محاولات كانت بمعاونة دول في الجوار كأثيوبيا أو الصومال ومصر وليبيا، ومحاولات أخرى كانت عن طريق هيئة الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية أفريقية، وهي منظمة إيجاد، إلى محاولات تدخلت فيها الولايات المتحدة ساعية لفرض حل يتفق وسياساتها في المنطقة، على الرغم من كل ذلك فإن تلك

الأزمة لم تر حتى الآن أي بصيص لأمل ينبئ عن قرب انفراجها، فما السبب في ذلك؟

أكان السبب في غرابة وسائل الحل وطرقه؟ أم كان الأمر يعود إلى محاولات من أهل الشمال لفرض رؤيتهم ومصالحهم على الجنوب دون مراعاة لمصالح الجنوبيين أنفسهم وآمالهم؟ أم أن الأمر يعود إلى تدخل أطراف من خارج المشكلة فيها بغية ترتيب بعض الأمور التي تعن لهم وفيها مصالحهم هم؟ أم أن الأمر يكمن فقط في مجرد تصفية حسابات بين أطراف رأت في ضعف الحكومة المركزية الحالية في الخرطوم الفرصة لذلك الآن؟ أم أن الأمر أبعد من ذلك، حيث قصد بتلك الأزمة مصر بتهديد جنوبها وأمنها المائي بغية صرف انتباهها عن مشكلات إقليمية أخرى يراد إبعادها عنها مؤقتاً أو تليين إرادتها فيها للموافقة على ما يعتقد أنها لن توافق عليه في ظل الظروف العادية؟

وتدق المشكلة كثيراً حين شهدت ساحة الأزمة أخيراً أحداثاً بدا من المتوقع لها أن تحدث انفراجاً ما فيها، وذلك حين وُقّع في يوليو الماضي على ما سمي بمذكرة تفاهم بين ممثل عن الحكومة السودانية ومندوب مفوض عن الجبهة الشعبية لتحرير جنوب السودان بكينيا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت ضغط وتسهيل منها، أعقبه لقاء قمة بين طرفي الصراع جمع الرئيس عمر البشير والدكتور جون جارنج، وانتهى اللقاء بنتائج معلنة منهما تشجع على طريق الاقتراب من الحل النهائي.. فهل حقاً اقتربت الأزمة من الانفراج أخيراً؟

فرض البحث:

يبدأ الباحث فرضه البحثي من منطلق أن كل المحاولات التي بذلت لاحتواء تلك الأزمة، ثم حلها قد كانت بمعزل عن بيئتها ودون النظر في أسبابها، بل إنها أخذت فقط من رؤى أصحابها أو أهدافهم الذاتية أو تصوراتهم لما ينبغي أن يكون عليه الجنوب في المستقبل أو حتى تصورهم لما هو عدل ومنطق لحل الأزمة بأي صورة والخلاص من تداعياتها ومشكلاتها، وذلك دون الاستناد في الأساس إلى أسبابها وظروفها الذاتية المباشرة وغير المباشرة، التي تفردها عن سواها، وتحتم تميزها بحل يتفق وتلك الخصوصية ويتواكب معها؛ فلم يعبر واقع أزمة وحالها وبيئتها عن طبيعتها ومدى تفاقمها وتشكيل سيناريوهات محاولة حلها مثلما كانت أزمة الحكم في جنوب السودان. فعلى الرغم من اتفاقنا مع معظم الباحثين على أن تلك لم تكن هي الأسباب الوحيدة

لتفاقم وتيرة المشكلات والحروب والصراع بتلك الأزمة، حيث تعرض العديد منهم لأسباب تفاقم أزمة جنوب السودان في أبحاثهم التي تناولت تلك المشكلة، فإنه يلاحظ أن جلهم لم يول أمر الأسباب حقها الواجب من الفحص والبحث والتركيز، مكتفين بذكرها دون تعمق ودون تحليل للوقوف على أثر كل منها في بدء نشوء تلك الأزمة ثم تفاقمها واستعصائها على الحل... غير أن الحقيقة التاريخية وطبيعة التركيبة الديموجرافية والعوامل الجغرافية لذلك الإقليم كانت هي الحاكم الأكبر في مجريات أحداثه، كما رسمت بجدارة سيناريوهات محاولات حله، وكانت أيضاً هي اللاعب الرئيس في تقرير المنتصر في معاركها الحربية اليومية، فما هو، إذن، ذلك الواقع؟.. ومم يتشكل؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أساسين لا ينفصلان، أولهما طبيعة عصر العولمة الذي نحياه والتي فرضت العمل على سرعة تسوية المشكلات والصراعات الإقليمية والبحث بأي وسيلة عن حل لها حتى ولو كان لا يتفق مع آمال أطرافها وأحلامها وحقوقها ومصالحها؛ فالقوة الدولية التي على رأس هذا النظام العالمي الآن لا ترضى بمثل تلك المنازعات التي تهدد سيادة زعامتها الكونية واستقرارها، وهو ما يدفعها لفرض حل قد لا يرضي أطرافها، أما الأساس الثاني فهو حاجة السودان وشعبها، شماله وجنوبه، إلى أن تنعم بالهدوء، وأن تستغل مواردها الطبيعية، وتوفر الخسائر والتكاليف اليومية التي تنفق في هذه الحرب؛ إذ إن خطط التنمية أحوج وأجدر بها، وأيضاً حاجة دول الجوار إلى التخلص من مشكلات إقليمية طالما أرقت هي ذاتها أمن الإقليم واستقراره، ومثلت أحد عوامل الاضطراب والقلق بالمنطقة.

اتخذ الباحث من المنهج التحليلي (Analytical Approach) إطاراً عاماً للدراسة محاولاً رد النتائج إلى أسبابها وإيضاح الأبعاد الحقيقية والموضوعية لهذه القضية بعيداً عن الانطباعات أو الرؤى الذاتية المكتسبة التي قد تكون لدى البعض عن تلك الأزمة، كما استعان الباحث بالمنهج التاريخي (Historical Approach) للوقوف على جذور هذه المشكلة وأسسها، وذلك بغية الإجابة عن هذه الأسئلة الأربعة: ماذا حدث؟ ولماذا؟ وكيف؟ وماذا ترتب على ما حدث؟ ثم الحكم على الظروف التي أحاطت بها والعصر الذي نحن بصدد التنقيب تاريخياً فيه.. فالماضي تجربة تاريخية اكتملت حلقاتها والحاضر واقع معيش الآن نحتاج لتجارب التاريخ فيه وخبراته لتفسير معضلاته، هذا فضلاً عن منهج دراسة الحالة (Case study)، وذلك بتطبيقه على قضية محددة، وهي مشكلة جنوب السودان.

تبويب الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول؛ خصص الأول منها لدراسة الجذور المتعلقة بتاريخ السودان وجنوبه والتي حتمت مساره ورسمت مستقبله، والثاني لدراسة الطبيعة الجغرافية وما مثلته من تحديات وفرص لأهله وأطماع للمحيطين به، أما الثالث فكان للأسباب الديموجرافية، والرابع: الدور الخارجي في الأزمة، واختتمت الدراسة بالنتائج والتوصيات اللازمة التي خلص إليها من هذه الدراسة.

الجذور التاريخية للأزمة:

ظلت القارة الإفريقية مجهولة المعالم حتى أواخر القرن الثامن عشر عندما بدأت الظاهرة الاستعمارية الأوروبية تنتشر بحثاً عن أسواق، وتكونت جمعيات جغرافية للكشف والارتياد والرحلات بمعرفة رواد من بريطانيا واسكتلندا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا.

وقد تزامن مع هذا حرص مصر «محمد علي» على تأمين منابع النيل، فأرسلت البعثات التي تولاها أوروبيون لذلك الغرض (Margery & Simmons, 1942: 39) وكانت أولى هذه الحملات قد غادرت الخرطوم في 16 نوفمبر 1839، ووصلت إلى الجزر التي تبتدئ عندها مواطن الشيلك بعد أحد عشر يوماً (سليم قبطان، 1963: 13–22)، وقد وقفت الحملة عام 1840 عند خط عرض 6 درجات شمال خط الاستواء، ورفعت الأعلام المصرية هناك (نسيم مقار، 1960: 58)، ويمكن القول: إن هذه الحملة الكشفية، وإن كانت قد حققت كشفاً رائعاً لمجرى النيل الأبيض، فإنها لم تحقق هدفها الرئيس في الوصول إلى منابع هذا النهر (السيد نصر، 1985: 37).

وقد استكمل إسماعيل تلك المحاولات، منها رحلات السير «صموئيل بيكر»، التي بدأت بها كراهية الجنوب للشمال، حيث إن «بيكر»، هذا الذي فوض بسلطات كاملة من الخديوي، عمل على اضطهاد الأهالي واحتقارهم وتعذيبهم، وفي الوقت نفسه بدأ يلفت أنظار الأوروبيين إلى تلك المناطق، ولم ينفذ أياً من أهداف إسماعيل الأساسية؛ ذلك أنه عد مهمته عسكرية محضة، لذا حارب أهالي وادي النيل بشكل نفرهم من الحكومة المصرية (عبدالرحمن الرافعي، 1948: 108).

وجرياً وراء تأييد بريطانيا لمسعى إسماعيل للاستقلال عن السلطان العثماني اضطر للموافقة على معظم تصرفات بيكر (Mocan, 1948: 97-99). لقد كانت حملة

بيكر هي البداية الحقيقية لما يمكن أن نسميه انفصال الجنوب عن الشمال نفسياً، فهو المسؤول عن العداء الذي حدث والكراهية التي بدأت وتكرست في نفوس الأهالي (جميل عبيد، 1945: 41)، وقام أيضاً بإثقال كاهل الأهالي هناك بمطالب كثيرة تنوء بها كواهلهم مما اضطرهم إلى المماطلة في التنفيذ، الأمر الذي دعاه إلى زيادة اضطهادهم، فكان أن تحالفت القبائل في الجنوب (قبائل الباري والبلنيال واللوند)، وهاجمت معسكراً له، فعاقبهم بتفريقهم في الغابات واستولى على أبقارهم وأضرم النار في قراهم، ولكن القبائل لم تسكت، وأعلنت عدم رضائها، واستمرت في المقاومة (عمر طوسن، 1937: 43)، وحفاظاً على تجارة الرقيق روج أبو السعود الذي كان يتولى تلك التجارة الإشاعات والمعلومات الفاسدة عن أهداف الحملة، وهو ما أوجد مناخاً مناسباً لتقبل قبائل الباري لإشاعات أبو السعود المحرضة، فكان تمردهم الذي قابله بيكر بخطة انتقامية قاسية، صارفاً النظر نهائياً عن المثل العليا التي جاء ليحققها باسم مصر (Shukry, 1937: 167)، وقد حاولت مصر إثناء بيكر عن سلوكه دون جدوى، وهو ما دفعها إلى أن تستبدل به «جوردن» الذي سار على النهج نفسه انطلاقاً من أن هذا النهج فيه مصلحة وطنه إنجلترا فقط، التي كانت تخطط لإحكام قبضتها على مصر، فأرادت التحكم في منابع النيل من أجل إحكام سيطرتها عليها.

وتختلف رحلات مصر لجنوب السودان عن رحلات بريطانية؛ ففي حين كانت الأخيرة تمتلك رأس مال تسعى لتوظيفه، وترى في أراضي المستعمرات ميداناً بكراً له، فإن مصر نفسها كانت في عصر إسماعيل ذاته، وهو عصر ما يسمى بالإمبراطورية المصرية، غارقة إلى أبعد الحدود في الديون، وباتت متشوقة لتحصل على رأس مال أوروبي يقيها خطر الإفلاس (يونان رزق، 1977: 239–271)، كما يجب عدم الخلط بين المقولة الأوروبية برسالة الرجل الأبيض White Man's Burden في القارة السوداء، وبين أهداف الحكومة المصرية في أصقاع الجنوب وهي نشر التمدين وتوسيع الزراعة والتجارة وتمهيد الطريق وتأمينها والتأليف بين الأهالي (وثائق القلعة، 1934: 5).

في عام 1882 احتلت بريطانيا مصر، وأجبرتها في 1885 على الجلاء عن السودان، ولما كانت تهدف لاحتلال مصر إلى الأبد، فقد كان عليها ربط مصر ببقية مستعمراتها في وسط أفريقيا وجنوبها وما سبيلها إلى ذلك إلا باحتلال السودان أيضاً (إبراهيم شحاته، 1968: 8)؛ فالتحكم في منابع النيل من شأنه أن يؤدي تلقائياً إلى إحكام القبضة على مصر (Sanderson, 1956: 12)، ولما كان الوجود المصري

مسلماً ومعترفاً به في كل السودان فقد عمدت بريطانيا إلى تقليصه في الجنوب وجعله قاصراً على الشمال فقط (Foreign Office, 1883: 711)، وذلك من خلال اتباع سياسات تكرس انفصال الشمال عن الجنوب وضم الأخير إلى منطقة وسط أفريقيا، وذلك كله على الرغم من استغلالها لحقيقة قدرات الوجود المصري في الجنوب السوداني ودفاعها عنه للتصدي للمحاولات الفرنسية والألمانية والبلجيكية للوجود هناك والحصول على مناطق نفوذ به (Central Record Office, 943: 2)، في عام 1882 قامت الثورة المهدية في السودان، التي استندت إلى مفاهيم ودعاوى تستمد أساسها من الدين الإسلامي؛ لذلك رأت بريطانيا أن يكون التصدي لها بقوات إسلامية لها حق الوجود في السودان، ولم يكن ذلك يعني غير القوات المصرية، فأمدت الحكومة المصرية عام 1896 بمنحة مالية، واتفقت معها على تسيير حملة عسكرية مصرية للقضاء على الثورة المهدية واسترجاع السودان (علي بركات، 1977: 139)، وهو ما نجحت القوات المصرية في تحقيقه بالفعل، لذلك لم يكن هناك بد من الاعتراف البريطاني بالوجود المصري في السودان، وذلك من خلال صيغة اتفاقية الحكم الثنائي المصري البريطاني له (يونان رزق، 1976: 145)، التي اعترفت فيها بريطانيا لمصر بسيادتها الشكلية على السودان، حيث بقيت كل الأمور في يد بريطانيا عملياً (علي فهمي، 1908: 95)، واتسمت معاملات بريطانيا للجنوبيين بالقسوة، الأمر الذي دفعهم إلى الثورة، وهو ما كانت تقابله بريطانيا دائماً بمزيد من التنكيل مع فرض ضرائب جديدة عليهم أكثر مما تحمله للشماليين، وهو الأمر الذي عزز انفصال الجنوب عن الشمال (التقرير السنوي عن الحالة المالية والإدارية، 1913: 113).

استمرت فترة الحكم الثنائي من عام 1899 حتى عام 1924، حرصت فيها بريطانيا على فصل الجنوب عن الشمال، وسمحت تحت ضغط الجمعيات التبشيرية الأم ببريطانيا لفروعها بممارسة نشاطها في جنوب السودان بحجة زائفة، تتمثل في رفع مستوى الأهالي هناك (محمد بشير، 1975: 65–72)، وتثبيط همة التجار الشماليين في دخول الجنوب وتيسير دخول التجار اليونانيين، وإذا تعذر عليها ذلك بأعداد كافية فإنها تشجع أهل الشام من ذوي الأصول المسيحية (محمد صالح، 2000: 100)، ثم أصدرت عام 1918 قانوناً يقضي باعتبار الأحد عطلة رسمية بدلاً من الجمعة واعتماد الإنجليزية اللغة الرسمية بالجنوب بدلاً من اللغة العربية (محمد صالح، 1938: 92–93)، وأصدرت أيضاً مرسوم المناطق المغلقة عام 1922 ومرسوم تصاريح التجارة عام 1925.

دخل السودان مرحلة جديدة بعد توقيع اتفاقية عام 1936 بين بريطانيا ومصر؛ إذ انسحب الجيش المصري من السودان، وعدَّت حكومة السودان مديريات الجنوب الثلاث (الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل) مناطق مقفلة أمام المصريين، وعللت ذلك باعتبارات صحية، بل منعت السودانيين من أهل الشمال دخول المديريات الجنوبية إلا بإذن خاص تحدد فيه مدة الإقامة وغرض الرحلة (محمود كامل، 1937: 33)، فأنشئ بذلك خط فاصل بين المنطقتين امتد على طول نهر العرب، ومن ضمن هذه السياسة وجهت نصيحة لزعماء القبائل في الجنوب بالتخلي عن أسمائهم وأزيائهم العربية مع منع بيعها بالأسواق، كما منعت ممارسة العادات العربية، واستبعدت ضباط الشمال العاملين بالفرقة الاستوائية (محمد بشير، 1975: 75–77)، كما أنها منعت الشماليين الذين يستوطنون الجنوب من حق العبادة علانية ومن إنشاء المدارس أيضاً، وقد عرفت هذه السياسة باسم محاربة الاستعراب «Anti Arabication»، وإمعاناً من الإنجليز في فصل شمال السودان عن جنوبه فصلاً أبدياً قاموا بإيفاد الإرساليات التبشيرية لكي تؤدي رسالتها في تنشئة الأجيال الصغيرة مختلفة في عقيدتها وتربيتها ولغتها وتفكيرها عن سكان الشمال، ومن يتفوق من هؤلاء في دراسته ويرغب في استكمال تعليمه ترسله إلى المدارس التبشيرية العليا في أوغندا، ولا تسمح له باستكمال تعليمه في الخرطوم أو القاهرة (وفد السودان، 1946: 25–29)، سعياً منها ليكون الجنوب جزءاً من الدول الواقعة تحت السيطرة البريطانية أو ما عرف فيما بعد بدول الكومنولث (محمد صالح، 1938: 101)، انظر ملحق «1» الذي يمثل خريطة عامة للسودان وقد بدت فيها أقاليم الجنوب الثلاث.

مؤتمر جوبا 1947 (بونا مالوال، 1987: 39): لقد كان هذا أول اجتماع رسمي بين الشمال والجنوب لتبادل وجهات النظر، ووضع ركائز علاقاتهما المستقبلية، وإذا ما كان الجنوبيون سيقررون في ظل وجود ضمانات لهم أو غيابها الوحدة مع الشمال، وقد شملت الضمانات التي طالب بها الجنوبيون المجالات الآتية:

1 – احترام الثقافات الجنوبية والحفاظ عليها وتشجيعها.

2 – المصالحة والمساواة بين المواطنين في الدولة السودانية الموحدة المزمع إقامتها.

3 – المساواة العرقية.

4 – دفع التنمية الاقتصادية والتعليمية العاجلة للجنوب.

5 – إشراك الجنوبيين في إدارة السودان كله مع الحكم الذاتي لإقليم الجنوب.

وقد وافق ممثلو الشمال على هذه الضمانات، وفي المقابل قرر الجنوبيون أن يدخلوا في الوحدة في إطار التعددية، وهو ما أرسى محددات الوحدة السودانية ومسارها ومضمونها، إلا أن تلك التعهدات قد أهمل تنفيذها، الأمر الذي أبقى أسبابها موجودة، وتثار كل فترة.

عقب إلغاء مصر عام 1951 لاتفاقية 1936 واتفاقيتي 19 يناير و10 يوليو 1899، مع بريطانيا، أقر البرلمان المصري أن مصر والسودان وطن واحد على أن يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص، ويلقب الملك فاروق بملك مصر والسودان (وثائق وزارة مصر، 1953: 283–284)، وقد رحب السودانيون بإلغاء مصر للمعاهدة، وإن لم يوافقوا على تعديل الدستور المصري بهذا الخصوص، واعتبروا أن السودان قد أصبح وطناً مستقلاً غير خاضع لمصر، إلا أنه يعاني فراغاً سياسياً، حيث لم يعد تابعاً لأي دولة أخرى؛ لذلك اقترحوا تعيين لجنة دولية بوساطة الأمم المتحدة للإعداد لتقرير المصير مع نهاية عام 1953 (محمد عمر بشير، 1980: 230–231)، وبناء عليه تشكلت لجنة تأسيسية لوضع دستور للسودان مثل الجنوب فيها عضو، إلا أن الجنوبيين تخوفوا من أن يستأثر الشماليون بكل شيء ويهدروا آمال الجنوبيين في الحكم الذاتي، وبالطبع لم تدع بريطانيا تلك الفرصة تفوتها، فأججت مخاوف الجنوب ضاغطة على القبائل فيه محرضة لها على المطالبة باستمرار الأوضاع القائمة في جنوب السودان (جريدة السياسة المصرية، 1951: 3)، لكن حكومة الثورة في مصر رأت حتمية أن يتولى شعب السودان كله أمر تقرير مصيره إثر فترة انتقالية تحدد بصفة قاطعة يتولى الأمور فيها الحاكم العام السوداني بمعاونة لجنة مكونة من خمسة أعضاء (مصطفى جاويش، 1976: 230)، وقد رفضت بريطانيا هذا العرض مدعية عدم أهلية الجنوبيين للدخول في مرحلة تقرير المصير (عبدالعظيم رمضان، 1988: 139)، ثم أعقب ذلك – لإعاقة انضمام الجنوب إلى الشمال – أن جدد الحاكم العام للسودان قانون المناطق المقفلة، وهو القانون الذي يحظر على غير الجنوبيين الدخول إلى الجنوب (American Foreign Policy, 1979: 2304-2305).

شكلت حكومة للسودان في يناير 1954 برئاسة إسماعيل الأزهري، وهي الفترة الانتقالية التي انتشرت فيها الشائعات الرامية لتكريس الانفصال متخذة من تعيينات

الموظفين العموميين بالجنوب دليلاً عليه (Bona Malwal, 1981: 44-45)، وقد زاد الأمر تأزماً حين نفذت الحكومة ما أعلنته من سياسة السودنة بقصر الوظائف على الشماليين، كما لم تفتح سوى مدرسة واحدة في الجنوب طوال هذه الفترة (بونا مالوال، 1987: 39)، لذلك طرح الوزراء الجنوبيون في الوزارة السودانية وأعضاء البرلمان من الجنوبيين مطالبهم على النحو الآتي (Bona Malwal, 1981: 45):

1 – تمكين مثقفي الجنوب وحدهم من الوظائف الرئيسة في أنحاء الجنوب.

2 – ضرورة أن يكون مديرو المديريات الجنوبية وموظفو الإدارات والشرطة والجيش من الجنوبيين.

وهو ما لم يحدث،الأمر الذي أغضب الجنوبيين وهيأ الأجواء لتمرد أهله وجيشه، وأجريت محاكمات عسكرية لبعض المتمردين تمخضت عن أحكام متسرعة بالإعدام نفذت بالفعل، وهو ما أجج إحساس الجنوبيين بالظلم (Royal Institute of International Affairs, 1956: 92)، وزادت المطالبة برفعه بعد إعلان الاستقلال في عام 1956، وطفت على السطح الخلافات الداخلية واستفحلت وهددت الوحدة الوطنية، حيث توقع الجنوبيون أن تنفذ الحكومة وعودها لهم بتكوين الفيدرالية وأن تهتم بالجنوب، إلا أن الشماليين تراجعوا عن وعودهم بالفيدرالية وأساؤوا معاملة الجنوب، فشعر أهله أنهم ما فعلوا إلا أن استبدلوا بالاستعمار البريطاني استعماراً آخر سودانياً شمالياً، فيه المساوئ ذاتها (Albino, 1960: 36).

زد على ذلك، فإن حكومة السودان في سبيل سعيها لتوحيد البلاد واستجابة منها لرأي اللجنة المشكلة لبحث تطوير التعليم قامت بالاستيلاء على جميع المدارس التابعة للإرساليات التبشيرية في الجنوب بحجة رغبتها في تحمل أعباء تعليم المواطنين من جانبها، انطلاقاً من أن من حق كل دولة ذات سيادة أن تقوم بتعليم أبنائها (وثائق الشؤون الدينية بالسودان، 46/1/1/676)، وهو ما أحدث أزمة استدعت قضية التعريب وانتشار الإسلام والمناداة بجعل الدين المسيحي على قدم المساواة مع الإسلام (محمد عمر بشير، 1980: 135–136).

استيلاء الجيش على السلطة في 1958: وكان من ضمن أسبابه تفاقم مشكلة جنوب السودان (إبراهيم موسى، 1970: 254)، وقد اتخذ الجيش من ذلك ذريعة لإلغاء الأحزاب وبقية المؤسسات السياسية الأخرى بالبلاد، وهو ما رجح كفة المنادين باستخدام القوة لإدماج الشمال والجنوب استناداً إلى قوة السلاح

(Collins, 1964: 51)، وغلبة التيار المنادي بأن حل مشكلة الجنوب لن يكتب لها النجاح إلا بدمجه في الشمال في وحدة واحدة، ولو بالإكراه المادي والمعنوي، وعلى هذا الأساس عملت الحكومة على سرعة إدخال اللغة العربية والدين الإسلامي ونشرهما في أرجاء الجنوب، الأمر الذي زاد من معاداة رجال التبشير بالجنوب للثورة بالشمال والشماليين عموماً، مما اضطر الحكومة لتقييد نشاط الإرساليات المسيحية بصورة أكبر مما كانت، ثم الأمر بطرد جميع المبشرين بها من جنوب السودان، البالغ عددهم وقتئذ 335 (محمد عمر بشير، 1980: 144).

ونتيجة الإجراءات القمعية التي قامت بها إدارة الخرطوم العسكرية هرب آلاف من الجنوبيين إلى خارج السودان ولا سيما إلى أوغندا وكينيا وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى (Henderson, 1956: 186)، وهؤلاء هم الذين تجمعوا في الخارج للعمل ضد الحكومة السودانية، وكونوا منظمة «الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة» أو «بسكادنو» اختصاراً، وجعلت من ضمن مقاصدها إقامة حركة سياسية تسعى لفصل الجنوب عن الشمال (محمد معتصم، 1951: 152–153)، ثم تحول اسمها إلى سانو، واقتصر مسعاها على الطريق السلمي، إلا أنه سرعان ما شكلت عام 1963 حركة أخرى باسم «أنيانيا» (أي السم الزعاف)، التي تعد بداية التنظيم العسكري الحقيقي للعناصر المتمردة في الجنوب. ولإحكام الحكومة قبضتها على البلاد قامت بوضع حد لنشاط الجمعيات الإرسالية المتهمة بالتعاون مع المتمردين وذلك عندما أصدرت قرارها في 26 فبراير 1964 الخاص بإبعاد القساوسة والمبشرين الأجانب من جنوب السودان (الوثائق المركزية بالخرطوم، 11/9/67).

وبناء على ذلك طالبت بعض الأصوات المتعقلة بضرورة العودة إلى الحل السياسي لمشكلة الجنوب، مع المناداة بسرعة إحداث تنمية حقيقية فيه، وذهب رأي إلى أن مشكلة الجنوب هي في جوهرها جزء من الصراع الأيديولوجي العالمي (Henderson, 1956: 194)، فقامت الحكومة في سبتمبر 1964 بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن قضية السودان مكونة من أعضاء عن الشطرين، إلا أن الأيام لم تعط اللجنة الفرصة لكي تعمل؛ إذ سرعان ما سقطت حكومة الخرطوم العسكرية في أكتوبر 1964 (محمد عمر بشير، 1980: 149)، مخلفة وراءها العديد من الآثار السلبية ومعطية المجال والفرصة لتدويل النزاع والتقوية والتسييس لاتجاهات وأفكار دينية كانت موجودة من قبل، وبدء ظهور تيارات وأيديولوجيات وعقائد لم يكن يعرفها السودان من قبل.

ثورة أكتوبر 1964: في 21 أكتوبر عام 1964 قامت ثورة شعبية، تمكنت من تغيير نظام الحكم العسكري بالخرطوم إلى نظام مدني وضع على رأسه سر الختم خليفة رئيساً للوزراء ووزير من الجنوب للداخلية لكل عموم السودان، الأمر الذي شجع حركة سانو على السعي لبدء حوار مع الحكومة وفق شروط بدت معقولة، كإعلان العفو عن الفارين إلى الخارج من أبناء الجنوب والاعتراف به حزباً سياسياً، مع عقد مؤتمر مائدة مستديرة يجمع أحزاب الشمال والجنوب في السودان، وتكون مهمته مناقشة العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب داخل اتحاد فيدرالي، وهي شروط وافقت عليها الحكومة، الأمر الذي شجع حركة سانو على التقدم بشروط أخرى (أحمد عامر، 1987: 154)، رفضتها الحكومة عدا عقد مؤتمر المائدة المستديرة.

انعقد المؤتمر بالخرطوم في الفترة من 16 إلى 25 مارس 1965، إلا أن انقسام الجنوبيين أدى لعدم اتفاقهم على نقاط التفاوض مع الحكومة (دار الوثائق المركزية بالخرطوم، 220/19/1)، فانفض المؤتمر دون التوصل إلى حل لشكل العلاقة بين الشمال والجنوب، على أن يعود المؤتمر إلى الانعقاد بعد ثلاثة أشهر ليواصل محاولاته إيجاد حل سياسي مع تفويض لجنة الاثني عشر التي شكلها المؤتمر وكلفها البحث عن حل سياسي سعياً للوصول إلى الصيغة الملائمة التي يقبلها الطرفان.

انقلاب مايو 1969 بزعامة اللواء جعفر النميري: أعلن أن من الأسباب الرئيسة للانقلاب فشل الحكومات السابقة في إيجاد حل لمشكلة جنوب السودان، وقد نظرت تلك الحكومة إلى الحكم الذاتي الإقليمي على أنه أحد المفاتيح الأساسية لتسوية أوضاع الجنوب، لذلك اتخذت العديد من السياسات والإجراءات التي أعادت الثقة في الحكومة لدى أهل الجنوب، وهو ما شجع بعض الفارين إلى الخارج على العودة وبدء حوار مع الحكومة، ومن ثم توقيع اتفاقية أديس أبابا.

اتفاقية أديس أبابا عام 1972: وقد صدر بها قانون باسم قانون الحكم الذاتي الإقليمي لمديريات الجنوب الثلاث: بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل، بحدودها التي كانت عليها في أول يناير 1956، مع إيلاء مسؤولية الإشراف عليها إلى كل من المجلس الشعبي الإقليمي بوصفه هيئة تشريعية لمنطقة الجنوب السوداني، والمجلس التنفيذي العالي للإشراف على إدارة وتوجيه الشؤون العامة في الجنوب، وقد اعترف القانون باللغة العربية على أنها اللغة الرسمية للسودان واللغة الإنجليزية

هي اللغة الرئيسة للجنوب، وذلك دون المساس باستخدام اللغات واللهجات المحلية الأخرى، كما حدد قانون الحكم الذاتي الأمور التي تقع ضمن اختصاص الحكومة المركزية وحدها، مع تفويض مجلس الشعب الإقليمي المنتخب حق سن القوانين الخاصة للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة وتطوير منطقة الجنوب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا سن القوانين التي تستند إلى العرف والقانون التقليدي في إطار القانون القومي، كما ضمن للجنوبيين حقوقهم السياسية ومساواتهم بالشماليين، واشتراكهم بالجيش بقدر نسبتهم العددية وحرية الاعتقاد الديني، وقد نصت الاتفاقية أيضاً على وقف إطلاق النار بالجنوب ووضع نهاية لجميع العمليات العسكرية.

أعقب ذلك تعيين ثلاثة وزراء جنوبيين بالحكومة، التي قامت بتخصيص موازنة للجنوب لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها في الإقليم، وعندما صدر الدستور الدائم للسودان في إبريل من عام 1973، الذي أسهم في وضعه ممثلون عن الجنوب، عدّ قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية جزءاً لا يتجزأ منه.

وقد حظيت الاتفاقية بتأييد شعبي داخلي وإقليمي من دول الجوار، لكن لما لم تكن مشكلة الجنوب سياسية فقط بل إن لها جذوراً اقتصادية واجتماعية وديموجرافية، فإن علاجها يحتاج إلى وقت ودأب ومجهود كبير، هذا إذا لم تقصر الحكومة في السعي إلى هذا العلاج، غير أن أعمال الحكومة لم تتعد شق الاتفاقية السياسي وهو ما أبقى الجنوب على حاله، وعودته بيئة مناسبة لعودة أعمال التمرد والشغب وقناعة أهله، كما كانت منذ بدء المشكلة، بأن حمل السلاح ومخالفة القانون يمكن أن يساعدهم، فضلاً عن تصاعد السخط من جانب الجنوبيين الذين طردهم النميري من الخرطوم عام 1982 (أحمد الصاوي، 1989: 104).

واستمر تطور الأمر حتى حدث تمرد عام 1983، الذي تطورت أحداثه سريعاً بسبب فشل تطبيق اتفاقية أديس أبابا في إحداث تنمية بالجنوب، وقد لاقت تلك الحركة تأييداً من أثيوبيا التي أقامت قواعد للمتمردين داخل أراضيها، توافد عليها أعداد كبيرة من الشباب الفارين إليها وتشكل منهم جيش التحرير الشعبي السوداني عام 1983 بقياة العقيد جون جارنج (صلاح كردوس، 1986: 46)، وبذلك فشلت اتفاقية أديس أبابا في حل مشكلة الجنوب، الأمر الذي عزز من انعدام الثقة بينه

وبين الشمال، وبات النظام السوداني يتعرض لمحاولات انقلاب عديدة، إلى أن أطيح بنظام الرئيس النميري في إبريل من عام 1985 (مدحت أيوب، 1987: 154).

إعلان كوكادام: أطاحت ثورة شعبية بالرئيس النميري، ثم انضم إليها الجيش بقيادة الفريق أول سوار الذهب وزير الدفاع، الذي أعلن نفسه رئيساً لمجلس عسكري انتقالي لفترة انتقالية قوامها سنة واحدة (عبدالتواب مصطفى، 1985: 56)، وأعلن أن من أسبابها الرئيسة فشل حكومة نميري في حل مشكلة الجنوب، ومن ثم أوقفت قراراتها، وأعيد سريان اتفاقية أديس أبابا، وفي عام 1986 عقد لقاء في كوكادام بأثيوبيا بين الجبهة الوطنية للإنقاذ وبين حركة تحرير شعب السودان، وانتهى إلى إعلان عرف باسم إعلان كوكادام، تضمن المطالبة بعقد مؤتمر قومي دستوري لمناقشة مشكلات السودان كلها، إلا أن بنود هذا الإعلان لم تر النور، فلجأت حركة تحرير شعب السودان لتدعيم علاقاتها بأثيوبيا، التي دعمتها عسكرياً وسياسياً، الأمر الذي انعكس على استمرار الحرب بين الجيش السوداني وجيش حركة تحرير الشعب السوداني الذي كان ينطلق في بعض هجماته من الأراضي الأثيوبية، حتى تمكن من تحقيق نجاحات أحرج بها الحكومة، فأعلنت استعدادها للعودة إلى طريق الحل السلمي ومحاولة تحييد دور أثيوبيا (التقرير الاستراتيجي لعام 1988، 1989: 175).

لم يحدث تقدم في أوضاع الجنوب؛ إذ اعترضت الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي على أي اتفاق يكون من شأنه المساس بقوانين الشريعة الإسلامية، فعاد شبح المواجهة العسكرية يطل برأسه مرة أخرى؛ لكن بصورة أشد، مع عجز الحكومة عن توفير طلبات الجيش الملحة من السلاح والعتاد لمواجهة المتمردين بالجنوب (فتحي حسن، 160: 1989).

حكومة البشير وأزمة السودان: استولى الجيش على السلطة في السودان في يونيو 1989، وأعلن كالعادة أن من الأسباب الرئيسة لحركته العمل على إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وقد بدا من التحركات المبدئية لتلك الحكومة اعتمادها أسلوب الحل السلمي لذلك النزاع، والسعي لوساطة أثيوبيا لما لها من دور ونفوذ في هذا الصراع،إلا أنه نظراً لحقيقة كون رجال تلك الثورة هم الجناح العسكري للجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي (جمال عنقرة، 1991: 24)، فإنه سرعان ما أعلنت عن وجهها الحقيقي لتوجهاتها الإسلامية وطرحها للحل الإسلامي مؤكدة أن تطبيق الشريعة الإسلامية على الجنوب هو أمر أساسي بالنسبة لتوجهاتها.

ونظراً لرفض الحركات الشعبية في الجنوب لهذا التوجه فقد استمرت الأزمة على حالها، بل ازدادت عنفاً ودموية وشراسة من قبل المتمردين؛ حيث تسببوا في خسائر مؤلمة للجيش السوداني، وقد عقد في أثناء فترة الرئيس البشير محاولات سياسية عدة لحل تلك المشكلة، منها مؤتمر الحوار الوطني من أجل السلام بالجنوب، الذي استمر زهاء عام كامل من عام 1990 حتى 1991، وقد حظي باشتراك طليعة من مثقفي الشمال والجنوب، وخرج بتوصية تطبيق الحكم الفيدرالي، وهو ما مثل أرضية التفاوض بالنسبة لحكومة الإنقاذ لاحقاً، وأعقب تلك المحاولات مفاوضات أبوجا 1، 2 بنيجيريا في الفترة بين 1992 و1994، وضمت حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم اتفاقية الخرطوم للسلام، الموقعة بين حكومة الإنقاذ وأحد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة ريك مشار عام 1997، التي بموجبها منح جنوب السودان حق تقرير المصير، وهو ما مثل نقطة الانطلاق بالنسبة للحركة التفاوضية بين الحكومة السودانية وحركة التمرد بعد ذلك.

وقد تدخلت جهات وشخصيات دولية عدة لمحاولة التوسط لاحتواء هذا النزاع دون جدوى، منها المسعى المصري والليبي ومحاولات منظمة الإيجاد.. ثم أخيراً التدخل الأمريكي في عهد الرئيس بل كلينتون، وكلها محاولات باءت بالفشل، إلا أن الأمر اختلف بعد الانقلاب السلمي الذي قام به الرئيس البشير ضد رفيقه في الحكم حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية في عام 2000، وأودعه السجن وانفرد بالحكم نافضاً عن نفسه وصاية الإسلاميين وجبهتهم، حيث مال أكثر صوب العمل على إيجاد حل لمشكلة الجنوب كي يمكن استقرار الحكم في السودان، فسمح للمسعى الدولي بأن يكون أكثر إيجابية؛ مثل المبادرة المصرية الليبية لحل مشكلة الجنوب، وهي المبادرة التي تميل أكثر صوب وحدة السودان مع السماح بوضع ذاتي للجنوب يحفظ لأهله هويتهم وحقوقهم ضمن إطار كونفدرالي، ومبادرة منظمة الإيجاد التي خيرت الجنوبيين بين الاستفتاء على تقرير المصير أو دولة علمانية موحدة، ثم التدخل الأمريكي في عهد الرئيس بوش الابن، عن طريق المبعوث جون دانفوث، وهو تدخل يفضل الاتجاه لخيار الوحدة مع الشمال والتقسيم العادل للثروات، وكانت أمريكا قد نجحت من قبل في العمل على وقف إطلاق النار في جبال النوبة في يناير 2002 وتجديده لمدة ستة أشهر أخرى دون حدوث أية خروقات.

وقد كلل هذا المسعى بعقد ما سمي بمذكرة التفاهم في العشرين من يوليو من عام 2002، وذلك عقب مفاوضات مكثفة استمرت لمدة خمسة أسابيع بمدينة مكاكوس

بكينيا، بحضور مجموعة من المراقبين الدوليين من الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والنرويج فضلاً عن البلد المضيف، ولم يحضرها مندوبون عن مصر أو ليبيا أو منظمة الإيجاد، أو مندوبون من القوى السياسية الأخرى بالجنوب أو الشمال، وقد مورست في المفاوضات ضغوط من الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق ما وتخطي عقبات كادت تهدد المفاوضات، تمهيداً لجولة مفاوضات أخرى تعقد بعد شهر، وقد قدم كلا الطرفين بعض التنازلات وحقق بعضاً من المكاسب، وذلك مع السماح بفترة انتقالية مدتها ست سنوات يتم بعدها تقرير مصير نهائي للجنوب ويتمتع بحكم ذاتي كامل يطبق من خلاله قوانينه الخاصة، وهو ما يعني عدم التزامه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وحرية كاملة في إدارة ذاته (محمد أبو الفضل، 2002: 35).

وفي يوم السبت الموافق 27 يوليو من عام 2002 أعلن عن لقاء بين الرئيس البشير والدكتور جون جارنج زعيم الجبهة الشعبية لتحرير جنوب السودان، وهو الاجتماع الذي عقد بنيروبي، وعد مفاجأة على جميع المستويات؛ حيث ضم الغريمين وجهاً لوجه لأول مرة، وقد صرح الرئيس البشير أن الاجتماع كان مثمراً للغاية؛ فقد أزيل الاختلاف بين وجهات النظر في أمور كثيرة، وأضاف أن جون جارنج زعيم ينادي بالسودان الموحد وفق أسس معينة ولم يناد أبداً بانفصال الجنوب عن السودان؛ لذلك عقد هذا اللقاء على هذه الخلفية الاتحادية، في حين أشار البعض إلى الدور الأمريكي الملموس للإعداد والعمل على طريق عقد هذا اللقاء وإنجاحه، وهو ما قد يعد علامة واضحة وصريحة نحو قرب الخلاص من مشكلات أزمة الجنوب السوداني إن صدقت النية.

الطبيعة الجغرافية للجنوب السوداني:

أدت الطبيعة الجغرافية للسودان، بتنوعها وخصوبة أراضيها الشاسعة، وبيابستها وبحارها وطقسها وأنهارها المتعددة والغنية بالمياه وثرواتها المعدنية وظهور البترول حديثاً في الجنوب، الدور الكبير في ماضيه وحاضره وبالطبع في مستقبله أيضاً، ويبدو ذلك الدور جلياً في السودان أكثر مما نراه وضوحاً في أي قطر آخر أو دولة أخرى، كذلك كان لجغرافية السودان عموماً وللطبيعة الخاصة للجنوب، بمديرياته الثلاث بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل، التي تشكل نحو ربع المساحة الكلية للسودان، الدور الأكبر في وجود مشكلة الجنوب ثم تفاقمها واستمرارها حتى الآن عصية على كل محاولات الحل.

والسودان هو أكبر أقطار القارة الأفريقية؛ حيث تبلغ مساحته 2,505,805 كيلومترات مربعة؛ فمساحة السودان تعادل مرتين ونصفاً مساحة مصر أو ربع مساحة أوروبا تقريباً (محمد سعودي وآخرون، 1978: 31) ويشترك السودان في حدود اصطناعية مع كل من مصر وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا، وقد وضعت هذه الحدود في مراحل مختلفة من التاريخ وفقاً لاتفاقيات وتسويات عقدت بين الإدارة البريطانية والدول الاستعمارية التي احتلت المناطق المجاورة، وكان أساس وضع هذه الاتفاقيات المصلحة الاستعمارية وحدها، وهو ما أدى إلى اختلال في الأوضاع السكانية وإلى عدم قدرة أي حكومة مركزية في الخرطوم على التحكم في أوضاع الجنوب.

الطبيعة الطبوغرافية لحدود السودان: (انظر ملحق 2).

تبدأ حدود شرق السودان مع أثيوبيا من خط عرض 43 درجة شمالاً عند الطرف الشمالي لبحيرة رودلف حتى رأس كسار شمالاً على البحر الأحمر، وفي ديسمبر عام 1898 خطّت الحدود مع أريتريا بين الحكومة الإنجليزية والحكومة الإيطالية في اتفاقية «بارسون مارتيني»، وفي هذه الحدود تتفاعل الجغرافيا مع التاريخ، فالواقع التاريخي للحدود السودانية يلقي ضوءاً على مشكلاتها، وقد ظلت حدود السودان الشرقية موضع تجاذب بين الممالك الإسلامية القديمة في شرق السودان والأسرة المسيحية الحاكمة في الحبشة، وكانت آخر مراحل الصراع في القرن التاسع عشر خلال الحروب التي دارت بين الحبشة وقوات الثورة المهدية، لذلك عندما بدأ الحكم الثنائي للسودان عام 1899 رحب إمبراطور الحبشة «منليك الثاني» بالإنجليز كجيران أفلحوا في القضاء على الثورة المهدية، التي كانت سبباً في نزاع استمر لفترة طويلة من الزمن، هذا النزاع الذي أدى إلى احتضان أثيوبيا للعناصر الجنوبية المتمردة (علي إبراهيم، 1958: 338–339)، ومن هنا ظل لأثيوبيا حضور دائم في الجنوب السوداني ومشكلاته، مما كان يضطر حكومات السودان المختلفة إلى أن تهادن أثيوبيا تماماً حتى تمنع الدعم عن المتمردين الجنوبيين.

وحاولت السودان من ناحية أخرى أن ترد الصاع إلى أثيوبيا، وقد تجلى ذلك بعد ثورة أكتوبر عام 1964، حيث بدأت حكومة السودان الجديدة بمساعدة الأريتريين، فردت حكومة أثيوبيا بتقديم القواعد للمتمردين الجنوبيين المنضمين لحركة «الأنانيا» لشن الهجوم على السودان، ولا تزال مشكلة الحدود السودانية الأثيوبية عاملاً مؤلباً لقضية الجنوب السوداني.

وقد بدأت تسوية الحدود السودانية الأوغندية مع بزوغ القرن العشرين، واستمرت حتى عام 1914، وأجبر السودان على أن يسلم لأوغندا منطقة تصل مساحتها إلى 4700 ميل مربع، تعيش فيها قبائل «المادي لجوير» و«الألور» بينما تسلم السودان منطقة تقرب مساحتها من 1700 ميل مربع تضم قبائل «اللاتوكا» و«الباري» و«التوبوسا» (Nalder, 1937: 34)، وبفضل اتفاقية أديس أبابا في مايو سنة 1972 فتحت الحدود السودانية الأوغندية، وإذا أخذنا في الاعتبار أن العلاقات بين البلدين متشابكة، ليس بسبب لجوء نحو 74,000 لاجئ سوداني جنوبي إلى أوغندا فحسب، بل نتيجة لاشتراك الحدود وتداخل القبائل أيضاً، فضلاً عن المصالح المائية المشتركة في النيل، فإن تحسين العلاقات الطبيعية بين البلدين يعد أمراً مهماً للغاية (Hertslett, 1909: 579).

ويعتري التوتر والقلق حدود السودان مع كينيا بصورة دائمة؛ فقبائل التركانا في كينيا تتحرك نحو الجزء الجنوبي الشرقي للسودان في هجرتها بحثاً عن الماء والمراعي، ومن ثم تتعرض لإغارات القبائل السودانية مثل قبيلة التوبوسا السودانية، مما أدى إلى احتجاج حكومة كينيا لدى حكومة السودان ومطالبتها بوقف هذه الغارات أو ترك حكومة كينيا تدير المنطقة التي يتجول فيها التركانا، وقد وافقت بريطانيا نيابة عن حكومة السودان عام 1931 على أن يتحمل السودان قدراً من المصروفات التي تنفقها كينيا على الطرق في المنطقة المعروفة باسم مثلث الليمي، وهي الجزء المحصور بين هضبة مورواجيني ونيرماشي من ناحية، وبحيرة رودلف من ناحية أخرى (Nalder, 1937: 34)، وعلى العموم اعترفت كينيا – التي استقلت منذ عام 1963 – بحكومة الرئيس جعفر نميري، ووعدت بتأييدها مفصحة بذلك عن رغبتها في تحسين العلاقات بين البلدين، وقد ظل مثلث الليمي هو المشكلة الحدودية الرئيسة بينهما، وعقب اتفاقية أديس أبابا عام 1972 ألفت لجنة وزارية مشتركة من السودان وكينيا وأثيوبيا لبحث منطقة التقاء الحدود، وأصدرت اللجنة بياناً بأحقية السودان في الوصول اليسير أو السهل إلى منطقة شرق أفريقيا.

وإلى الغرب من السودان توجد تشاد، وقد خطّت الحدود السودانية التشادية في اتفاقيتين وقعتهما بريطانيا نيابة عن السودان، وفرنسا نيابة عن تشاد؛ المعاهدة الأولى في عام 1899 والمعاهدة الثانية في باريس عام 1919، إلا أن النزاع استمر حتى عام 1924، ومن ثم وقع بروتوكول آخر صدر في يناير 1934 يحدد معالم تلك الحدود (محمد الصياد وآخرون، 1965: 18)، وقد حدث عقب استقلال تشاد عام 1960 توتر

واحتكاك بينهما بسبب تولي الحكم في تشاد حكومة مسيحية من القبائل الشرقية المرتبطة عرقياً بقبائل دارفور، لذلك أفسحت السودان صحافتها لمعارضي الحكم في تشاد، بخاصة جريدة الإخوان المسلمين المعروفة باسم الميثاق، الأمر الذي دفع الرئيس «تومبالباي» إلى أن يهدد علناً في خطاب ألقاه بفورت لامي في يونيو 1965 بالانتقام من السودانيين الذين يعيشون في تشاد محذراً من مغبة هذا المسلك (محمد سعودي وآخرون، 1978: 11)، ولكن ما لبثت الأحوال أن هدأت بين البلدين بعد زيارة الرئيس «تومبالباي» للخرطوم في يناير 1970، وتوطيد التعاون بينهما، بل استمرت علاقات حسن الجوار بين الدولتين حتى بعد الانقلاب على «تومبالباي».

وتبلغ الحدود السودانية الكونغولية نحو 500 كيلومتر، وقد ظل التوتر سمة هذا الجزء بسبب التنافس الدولي في أعالي النيل، الذي شهده القرن التاسع عشر؛ ذلك أن تحديد الحدود الجنوبية الغربية للسودان مر بأكثر من مرحلة بين بريطانيا وبلجيكا، وكانت المرحلة الأولى عندما ادعت الأخيرة أن لها الحق في احتلال إقليم بحر الغزال ومنطقتي اللادو والرجاف، ومن ثم عقدت معاهدة بريطانية كونغولية في 12 مايو 1894 أجرت فيها بريطانيا لدولة الكونغو الحرة الشاطئ الأيسر من النيل شمالاً حتى فاشودا، وغرباً حتى خط طول 30 شرقاً طيلة حياة الملك «ليوبولد الثاني»، بالإضافة لمنح دولة الكونغو الأراضي الواقعة بين خط طول 30,5 شرقاً وخط 10 شمالاً في بحر الغزال (Hertsett, 1909: 579)، أما المرحلة الثانية فقد تمت بعد مفاوضات عديدة انتهت بتوقيع اتفاقية 9 مايو 1906، وبمقتضى هذه الاتفاقية سويت الحدود بين السودان والكونغو، وقد نصت مادتها الأولى على تنازل «ليوبولد» عن مطالبته استئجار بحر الغزال، وإن كان قد منح حاجز اللادو طيلة حياته على أن يعود إلى حكومة السودان في ظرف ستة أشهر من نهاية مدة تملك «ليوبولد» له، وعقب وفاة الملك «ليوبولد الثاني» أعيدت المنطقة للسودان سنة 1910، غير أنها لم تعد بأكملها، إذ اقتطع منها الجزء الجنوبي من اللادو عام 1914 وضم إلى أملاك بريطانيا في أوغندا مقابل ضم مركزي غندكرو ومنبوت للسودان.

ويتصف خط الحدود بين الدولتين بالتعرج الشديد وذلك بسبب اتباعه خط تقسيم المياه بين فروع بحر الغزال وروافد نهر الكونغو، وذلك الخط يقسم مجموعة قبائل الباقا والكاكوا واللاتوكا والمندو بين السودان والكونغو، وقد أدت حدود السودان مع زائير (الكونغو) دوراً مهماً في تعقيد قضية جنوب السودان حتى بعد الاستقلال؛ إذ فسر بعض المراقبين ذلك بأن مساعدات مصر والجزائر التي كانت

تتدفق عبر السودان الجنوبي إلى ثوار الكونغو أثارت غضب «تشومبي»، فتولى حركة النيانيا المتمردة بالمساعدة مغدقاً عليها العون المادي والتأييد المعنوي بشكل غير مسبوق، وبفضل الأسلحة التي كانت تحصل عليها الأنيانيا من حكومة تشومبي فإنها كانت تعاون جيشه في مطاردة الثوار الكونغوليين الذين تدعمهم حكومة السودان، ولكن الخلاف بين السودان وزائير الناتج من الاختلافات المذهبية الأيديولوجية يبدأ يعرف طريقه للحل بعد انقلاب 1969؛ ذلك أن نجاح «موبوتو» في توحيد بلاده، فضلاً عن إمكانات زائير الاقتصادية والسياسية، واتجاهه نحو سياسة إفريقية معتدلة، كل هذا كان له اعتباره المشجع لدى السياسيين السودانيين، وبناء عليه زار الرئيس «موبوتو» الخرطوم في فبراير 1971، ثم وقع اتفاق أديس أبابا عام 1972 الذي رجع على أثره نحو 60,000 من اللاجئين السودانيين من زائير، كما عاد نحو 7,000 زائيري كانوا في السودان.

ومن ذلك يتبين أن حدود السودان الجنوبية، لكونها حدوداً اصطناعية، غالباً ما تقسم قبائله بينه وبين جيرانه، ومن ثم فهي دوماً ما تؤلب استقراره وأمنه؛ لأن الدول المجاورة له في ظل سياسة استعمارية موجهة ضده كانت تحتضن الخارجين على السلطة في الجنوب السوداني، وكانت تلك الدول تستثمر مشكلة الجنوب لتفجير الوضع في داخل السودان ما دامت حكومة الخرطوم لا تسير وفق أهدافهم السياسية، فتلك الحدود اصطناعية لم تراع فيها إلا مصالح الدول المستعمرة (Herlaw, 1954: 2411).

وعلى الرغم مما ترتب على فرض خط العرض هذا من محاولات تقسيم وانفصال بين الشمال والجنوب (South: 1-3, 1-27, 1-6) فإن أقصى ما يمكن أن يُقال في هذا الخط هو أن العناصر القوقازية تتركز في شماله والزنجية إلى الجنوب منه، وهكذا، لا بد أن تتفاوت ضروب الاختلاط والامتزاج بين الجنوبيين والشماليين شمال هذا الخط وجنوبه، ولا يقتصر الاختلاط على السلالات فحسب بل يمتد إلى الثقافات المختلفة من جهة أخرى، وقد ساعد على ذلك سهولة الانتقال، فالدنكا والشيلك الذين اعتنقوا الإسلام لم يمتزجوا بالدم القوقازي إلى درجة بعيدة، بل بقيت دماؤهم النيلية على ما كانت عليه. من الدلائل الواضحة على ذلك أيضاً هذا التنوع الواسع في الألوان والملامح بين السودانيين العرب، فهم عموماً أشد سمرة من إخوانهم من الشعوب الناطقة بالضاد إلى شمال الصحراء الكبرى (محمد سعودي وآخرون، 1978: 19).

أثر العوامل الطبيعية:

ساعدت الظروف الطبيعية القاسية على تقطيع العلاقات بين الجنوب والحكومة في الخرطوم، وهو ما أثر في خلق قضية الجنوب، حتى ليمكن أن يقال إن جنوب السودان يمثل الأراضي الممتدة من حدود أوغندا إلى خط عرض 12 درجة شمالاً، وهو منطقة واسعة من الأراضي، مستوية السطح يجري فيها نهر النيل وروافده المتعددة، وأهمها بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وبحر العرب ونهر السوباط وعشرات من المجاري المائية التي تجعل هذه المنطقة من أكبر مناطق الزراعة في العالم، هذا إلى جانب الأمطار الغزيرة التي تسقط عليها في معظم شهور السنة والتي تساعد على نمو الغابات؛ لذلك تعاظمت أطماع بريطانيا فيها، وعز عليها أن ترى السودان، ذلك القطر المترامي الأطراف، وحدة واحدة، بخاصة أنه لو أدمج مع مصر في وحدة سياسية لتكونت منهما معاً دولة تصل مساحتها إلى مساحة الاتحاد السوفيتي أكبر دول أوروبا وآسيا مساحة، ومن ثم لا نستغرب إن وجدنا الإنجليز يعملون على خلق سودان جنوبي وآخر شمالي ويعزلون القسمين أحدهما عن الآخر، بل زادوا على ذلك بأن اقتطعوا أراضي من جنوب السودان وألحقوها بأوغندا وكينيا، وما كل ذلك إلا صميم حلم بريطاني، هدفه بناء إمبراطورية إفريقية تشبه الهند في آسيا، وتتألف من كينيا وأوغندا وجنوب السودان (محمد المعتصم، 1951: 5).

السكان:

تمثل الخلخلة السكانية أحد أهم أسباب معاناة السودان؛ حيث يتناثر السكان ويتباعدون في أماكن متفرقة على الأرض السودانية، وهو الأمر الذي شجع على تعميق الروح المحلية ودعم القبلية التي أذكاها الاستعمار، يضاف إلى ذلك أن اتساع رقعة السودان أدى إلى انعزال الجماعات السكانية بعضها عن بعض، وأخذها بأسلوب الاكتفاء الذاتي، أي أن تنتج لتأكل فقط، وقد ساعد أيضاً على عدم استفادة السودان بمساحته تقطع وسائل المواصلات والنقل عبر رقعته الممتدة؛ إذ لا بد من وجود رابطة قوية بين المركز أو النواة وبين الأطراف وإلا تعرضت هذه الأطراف للسلب (محمد سعودي وآخرون، 1978: 22)، فطرق المواصلات تختلف في جنوب السودان باختلاف الجهات، ويرجع ذلك أساساً إلى الظروف المناخية والطبيعية الخاصة بكل جهة، ففي مديرية أعالي النيل مثلاً يصبح من المتعذر استعمال العربات لمدة تقترب من تسعة أشهر في السنة إذا استثنينا الأنهار الصالحة للملاحة، وليست مديرية بحر الغزال بأحسن حالاً من مديرية أعالي النيل، فإذا

استثنينا طريق العربات الصالح للاستعمال طوال العام بين واو وجوبا باعتبارها مدناً رئيسة فإن النهرين الوحيدين الصالحين للملاحة هما نهر الجور بعد واو من أغسطس لأكتوبر، وبحر الغزال من مشروع الرق إلى نو من شهر أغسطس إلى شهر إبريل، ولا توجد طرق للسيارات صالحة طوال العام إلا في المديرية الاستوائية، حيث تربط هذه الطرق بين مراكز المديرية، أما الطرق البرية فلا تستعمل إلا لمدة ثلاثة أشهر في السنة عن طريق مديرية دارفور في الغرب أو جنوباً إلى ملكال وجوبا، ويرجع ذلك إلى هطول الأمطار أغلب فترات السنة بالإضافة إلى انتشار المستنقعات ووعورة المناطق في الجنوب السوداني، وقد ساعدت حقيقة صعوبة استخدام مجرى النيل لضحالة بعض مناطق مجراه على عزلة جنوب السودان، ومن ثم عزلة القبائل فيه عن الشمال.

والجدير بالذكر أن معظم سكان جنوب السودان لا يقيمون في قرى كما هو الحال في المناطق الريفية الأخرى، ولكن يتجمعون في أكواخ تسمى «توكول» اعتاد الجنوبيون السكنى فيها، وهي متباعدة بعضها عن بعض، وتفصلها داخل الغابة الحشائش والأشجار، ويدفع الانعزال السكني بكل أسرة إلى ممارسة اقتصادها القائم على الإنتاج للاستهلاك، حيث تقوم بإنتاج الغذاء موسماً من السنة، وتركن إلى الفراغ والدعة بعد ذلك، كما تظهر آثار اجتماعية سيئة أخرى لتشتت المساكن في مساحة واسعة، وهي تأخر الحياة وانعدامها في بعض الأحيان.

اللغة بالسودان:

أثرت الجغرافيا واتساع رقعة السودان في التنوع اللغوي به؛ فالمجموعة اللغوية الرئيسة في جنوب السودان هي اللغات النيلية واللهجات المتفرعة منها، ومن بينها لهجات الدنكا والنوير والشيلك والأتشولي والبورون، ومجموعة اللغات النيلية الحامية كالباريا واللاتوكا، ومجموعة لغات الديدنجا والتوبوسا والمادي والمورو، فضلاً عن مجموعة اللغات السودانية الغربية، وأشهرها لغة الزاندي والموندي والكريش (South: 1928: 1-14, 134)، وفي سنة 1956 بلغ عدد اللغات المستخدمة في جنوب السودان 12 لغة يتحدث بكل منها في المتوسط نحو ثلاثين ألفاً على الأقل، فضلاً عن أكثر من مائتين وخمسين لهجة، ولم يظهر من بينها لغة لها صفة السيادة، وعلى الرغم مما فرضه الإنجليز من حظر على اللغة العربية الدارجة فإنها من أكثر اللغات انتشاراً في الجنوب، ومع محاولات إنجلترا نشر اللغة الإنجليزية فإنه لم يكن يعرف اللغة الإنجليزية سوى سبعة أفراد من مجموع السكان بأحد

مراكز البويد الذين قدر عددهم بالآلاف في عام 1944، وقد حاولت حكومة السودان عقد مؤتمر لغوي بمدينة الرجاف جنوب السودان في إبريل 1928 لتختار بعض اللغات المحلية في الجنوب لتطوير الأهداف التعليمية، ولكن إنجلترا كانت حريصة على الاستمرار في سياستها بفصل الجنوب عن الشمال لغوياً، الأمر الذي أدى إلى فشل هذا المؤتمر (Hemptone, 1952: 52).

وإذا كانت اللغة عاملاً مهماً من عوامل تعميق قضية الجنوب السوداني فإن الدين لم يكن بأقل من اللغة أثراً في تعقيد هذه القضية، وهو الدور الذي ساعد عليه انتشار الإرساليات التبشيرية بالجنوب، والواقع أن الإرساليات قد أدت دورها في تنفيذ سياسة الانفصال، بل إن المطلع على طريقة توزيع الإرساليات التبشيرية ليجد أن جنوب السودان قد وزع بينها في هيئة مناطق نفوذ لكل إرسالية، وكان هذا في حد ذاته إمعاناً في تفتيت جنوب السودان (Mac. Micheal, 1956: 149).

الطبيعة الديموجرافية للجنوب السوداني:

على الرغم من أن الكثافة السكانية في السودان منخفضة جداً؛ حيث تمثل نحو أربعة أشخاص للكيلومتر المربع فقط، فإن الطبيعة الديموجرافية له عموماً تفرض مشكلة أزمة هوية؛ إذ يمكن النظر إلى الصراع الشمالي الجنوبي في شق منه كأزمة تحديد هوية وطنية، وهي مشكلة ثقافية تخص كل السودانيين من كل الأقاليم، وحتى الآن لا يوجد بين الجنوبيين توافق حول الشعب الذي ينتمون إليه، هل هم عرب أو أفارقة؟ أو هم عرب وأفارقة معاً؟ وما هو السودان؟ وما معنى أن يكون المرء سودانياً؟ تلك المعضلة لخصها بإيجاز جون جارنج في كلمة في مؤتمر سد كوكا في مارس 1986خلال لقاء بين ممثلي حركة تحرير شعب السودان وجيش تحرير شعب السودان، والتحالف الوطني للإنقاذ الوطني حينما قال: «...إن مشكلتنا الكبرى تكمن في أن السودان كان يبحث – ولا يزال – عن روحه، وعن هويته الحقيقية، فالفشل في العثور على إجابة عن ذلك يدفع بالسودانيين إلى الالتجاء للعروبة، يتبعه الاحتماء بالإسلام، كعامل وحدة، إلا أن الآخرين شعروا بالإحباط حيث فشلوا في استخلاص كيف يمكنهم أن يصبحوا عرباً إذا كان خالقهم لم يجعلهم كذلك، ولجأوا إلى الاحتماء بالانفصالية، وخلال كل ذلك كان هناك الكثير من الغموض والتشويش لخدمة المصالح الطائفية، فليس هناك تحديد واضح لهويتنا... إننا نحتاج إلى التخلص من هذه الطائفية والنظر بعمق داخل وطننا (منصور خالد، 1988: 183)..».

هناك في السودان من يعدون أنفسهم عرباً كالسوريين والعراقيين.. بينما باقي المجتمع، أي الذين لا ينتمون إلى العرب يعاملون كأقليات على الرغم من أن هؤلاء المسمين بأقليات اتخذوا فيما بينهم من اللغة العربية لغة مشتركة. وهناك آخرون يعدون أنفسهم أفارقة مثل باقي الأفارقة جنوبي الصحراء، وأن الآخرين ليسوا سوى غزاة أجانب على الرغم من حقيقة أن السودانيين العرب – أياً كان ما يعتقده بعضهم في بعض – هم نتاج لتفاعل عنصري فيما بين العرب الساميين والحاميين، مثل أهل النوبة والبيجا والشعب الزنجي، مما يجعل السودانيين عالماً مصغراً من الشعوب الإفريقية، تبقى أيضاً مجموعة أخرى تنظر إلى السودانيين كمسلمين، نظراً لأن الإسلام هو الدين السائد في السودان، وهؤلاء يعاملون غير المسلمين كأقليات في المجتمع الإسلامي، ووفق المنظور التقليدي للإسلام، لم تتمتع هذه الأقليات بجميع حقوقها السياسية والشرعية كما مورست وكما عهدنا على مر التاريخ.. (منصور خالد، 1988: 183)، انظر ملحق (3)، خريطة السودان العرقية.

ويختلف سكان شمال السودان عن جنوبه؛ فلا يجمع سكان الجنوب حضارة واحدة متجانسة، وبالنظر إلى اللغة المستخدمة في الجنوب والتكوين الجسماني والجسدي والأصل التاريخي فقد قام علماء الأجناس بتقسيم سكان الجنوب إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي:

النيليون:

وتحتوي هذه المجموعة أربعة أعراق، هي الدنكا والنوير والشيلك والأنواك، وهؤلاء يعيشون في الأغلب في ولايتي بحر الغزال وأعالي النيل، ويعتمدون على الزراعة وتربية الماشية التي تمدهم بالألبان ومواد الوقود والجلود التي تستخدم أيضاً كفراش للنوم، وهي الأداة التي تيسر لهم الزواج، وتعد الدنكا أكثر المجموعات النيلية تحضراً، بينما نجد الجانب الأكبر من قبيلة الأنواك يقيم في أثيوبيا.

لقد اعتاد العلماء إطلاق كلمة النيليين على من يعيشون دائماً بالقرب من نهر النيل (محمد عوض، 1965: 147)، ومن القبائل النيلية التي تعيش داخل حدود السودان قبائل الدنكا والشيلك والأنواك والبورون والبلاند والجوروللو والأتشولي واللانجو، والقبيلتان الأخيرتان تعيشان على حدود السودان مع أوغندا. ويعد النيليون من الناحية العددية أهم مجموعات السودان الجنوبي، ويبدو التناسق إلى حد كبير بين هذه القبائل من الناحية الجسدية.

النيليون الحاميون:

ويطلق عليهم الإنجليز «Nelotes»، وهم المورلي والديدنجا والبويا والتوبوسا واللاششوكا، ويقيم معظمهم في الولايات الاستوائية، وهم لا يعيشون في السودان وحده بل تعيش أقسام منهم في أوغندا وكينيا.

القبائل السودانية:

وتتألف من القبائل الجديدة الصغيرة الحجم التي تسكن المناطق الغربية والجنوبية من جنوب السودان، وأهم قبائل هذه المجموعة هي الزاندي.

وهناك قبائل أخرى مثل بالي ومنداري وأيناجورا وفاجولو ومورو ولوليا، وهي خليط من المجموعات الثلاث السابقة النيلية والنيلية الحامية والسودانية، وليس بينها قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى، أو يمكنها من السيطرة عليها أو احتوائها، وكان لفوارق السلالة بين القبائل أثره الواضح في استخدام لغات متعددة، مما أثر على الوضع السياسي في جنوب السودان (يوسف أبو قرون وآخرون، 1969: 15–35).

وللحقيقة نذكر أن الجنس الزنجي هو الأقدم في أفريقيا، ومن ثم في السودان، بخاصة العناصر القوقازية، وقد ظل حوض النيل زمناً طويلاً مفتوحاً أمام الجنس الزنجي دون غيره من السلالات والأجناس. ولم يبدأ انتشار الجنس الزنجي في حوض النيل إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ هجرته داخل القارة الإفريقية، ومن غير المبالغة أن نقرر أن جميع الهجرات الأولى للجنس الزنجي على مدى عشرات الآلاف من السنين قد اتجهت كلها أو معظمها صوب الجنوب وعمرت القارة في هذا الاتجاه، والدليل على ذلك أن انتشار البانتو الذين تتمثل منهم آخر الهجرات الزنجية لم يؤثر في السودان مطلقاً مع أنه قد أثر بشدة في سائر القارة جنوب خط الاستواء (محمد عوض، 1954: هـ).

ومن استقراء الخريطة الديموجرافية لإفريقيا يتبين أنها موزعة بالتساوي تقريباً بين السلالات القوقازية في الشمال الشرقي والسلالات الزنجية في الجنوب والغرب، وهناك نوعان رئيسان من السكان في السودان: النوع الذي يسمى بالسمر والنوع الأسود (Mekki Abbas, 1952: 2)، ويعتقد البعض أن النوع الأول جاء أصلاً من بلاد العرب عندما خرجت موجات متعاقبة من شبه الجزيرة العربية في أوقات مختلفة متأثرة قبل كل شيء بالتغيرات المناخية والجفاف الدوري الذي كان يضطر السكان إلى الهجرة (Arkel, 1960: 22)، ويعتقد آخرون أيضاً أن قبائل البجه القاطنة شرق

السودان وقبائل الماساي في كينيا وتنزانيا هي من نسل الموجات الأولى التي خرجت من بلاد العرب في العصور القديمة، وأما العرب الذين جاؤوا إلى السودان، فينتمون إلى موجات تاريخية أقرب عهداً، وهاجر معظمها في القرن السابع عشر الميلادي (عثمان عبدالله، 1956: 70–80)، إلا أنه يلاحظ أن هذه التقسيمات التي ترجع بجذورها إلى الماضي السحيق لا يمكن أن تكون اليوم تقسيمات كاملة؛ فكثير ممن يسمون بالعرب لهم قسمات الزنوج، وبعض من يطلق عليهم وصف الزنوج ليست لهم قسمات الزنجية، لذا هناك من يرى أن عنصراً أجنبياً غير زنجي يتغلغل في بعض القبائل في جنوب السودان مثل قبيلة الشيلك وأنه إذا كان هذا العنصر غير ظاهر في قبائل الدنكا والنوير مثلاً فإنه موجود بينهما بغير شك (Hamiliton, 1955: 80)، أما العرب الخلص فلم يكن عددهم كبيراً في السودان في أي وقت من الأوقات، وقد اختلطوا حيث أقاموا وتزوجوا مع السكان المحليين سواء كانوا من النوبيين أم من الزنوج، وترتب على ذلك أن أصبح في السودان اليوم جميع درجات الامتزاج بين السمر والزنوج (Mac Michael, 1952: 118).

وقد أجري أول تعداد في السودان عام 1956 حيث أحصي تعداد السكان وقتئذ 10,262,536 نسمة، منهم 2,792,000 نسمة يعيشون في المديريات الجنوبية الثلاث، وهو رقم يوازي ربع تعداد السكان (Yusuf, 1937: 135)، وقد ثبت أن 39% من سكان جنوب السودان ينحدرون من أصل عربي طبقاً لما ورد في إحصاء 1956، إلا أنه تبين أن من يتكلمون العربية يتجاوزون 50% من تعداد السكان، في حين يستخدم الآخرون لغات صنفها الإحصاء إلى اللغات النيلية والنيلية الحامية والفورادية والإفريقية، وفيما يتعلق بالعقيدة الدينية فإن المسلمين من أبناء الجنوب هم الأقلية في عدد السكان، في حين يزيد قليلاً على عدد المسلمين، ولكن هناك الروم الكاثوليك الذين يصل تعدادهم إلى عشرة أمثال المسلمين، ويمكن أن يقال إن المسلمين لا يشكلون سوى أقلية من سكان جنوب السودان إذا ما قارنا ذلك بعدد السكان الوثنيين (محمد عمر بشير، 1978: 23)، ولم يختلف كثيراً عن ذلك كل من تعداد عامي 1983 و 1993، وإن لوحظ فيهما ازدياد أعداد النازحين من الجنوب لدول الجوار وللشمال من جراء العمليات العسكرية.

وتستند السلطة السياسية إلى أساس وسند يختلفان في الجنوب من قبيلة إلى أخرى، فلدى الشيلك نظام مركزي يقوم على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه، أما الدنكا والباري فالسلطة العليا هناك بين يدي صانع المطر، أما في النوير فيوجد

أشخاص يمارسون السلطة مستندين في ذلك إلى أساس ديني أكثر ما يستندون إلى أساس سياسي (Himiliton, 1955: 233)، ومن ذلك يتبين أن جنوب السودان لا يشكل جماعة متجانسة؛ إذ ما زالت تنقصه العوامل التي تؤدي إلى نشأة أمة واحدة وذلك ما لا يمكن قوله عن الشمال الذي يتمتع بوحدة ثقافية مكتملة نتيجة للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مر به طوال تاريخه الطويل، ولعل من المفارقات العجيبة أنه ما زال من أهل السودان بعض الوثنيين ومن أهل الجنوب الوثني هناك من اعتنق الإسلام، في الوقت نفسه هناك قبائل متخلفة في الشمال وعلى العكس من ذلك هناك قبائل غنية نسبياً في الجنوب. من ناحية أخرى فإن الفوارق العنصرية بين سكان الشمال وسكان الجنوب ليست بقدر ما كان يظن في الماضي؛ فقد أدت الهجرة الداخلية والتاريخ المشترك على امتداد آلاف السنين إلى امتزاج السكان، حيث لم يعد ثمة عنصر عربي خالص أو عنصر زنجي خالص، ومن هنا يتفق السودانيون على أنهم خليط من كلا العنصرين (محمد بشير، 1978: 37).

كما أن العادات الوثنية ما زالت مسيطرة على معظم مناطق الجنوب، وشعب السودان الجنوبي يعيش في ظل تخلف، ويسيطر عليه الفقر والمرض والجهل والأمية، وتسوده الخرافات، على الرغم من الوجود البريطاني في تلك المناطق فترة طويلة من الزمان، كما أن الإسلام ليس له تأثير كبير هناك والمسيحية انتشرت في بعض المناطق بفعل البعثات التبشيرية التي أرسلتها كنيسة الروم الكاثوليك، كما أن الجنوب يتنازعه الانتماءات القبلية والأعراق المختلفة، التي استتبعها تنوع المعتقدات والعادات والتقاليد، كما أن بيئته الاجتماعية والاقتصادية يعتريها الكثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية، ولا تتفق قبائله في معتقدات أو أفكار سياسية واحدة، الأمر الذي أدى بالبعض إلى القول: إن جنوب السودان لم يتهيأ بعد لأن يستقل؛ حيث لا تتوافر فيه المقومات الأساسية والضرورية للكيان السياسي المستقل الذي يمكن أن يمنحه حق تقرير المصير.

الدور الخارجي في الأزمة:

مع تسليمنا بالدور البريطاني المساعد والمحفز على خلق مشكلة جنوب السودان ابتداء، ثم تأجيج اشتعالها بعد ذلك والعمل على تكريس الانفصال الجنوبي الشمالي سياسياً واجتماعياً بمرور الوقت وطوال فترة وجود الاستعمار البريطاني بمصر أو السودان، ومع تسليمنا بالدور الملموس والمؤثر الذي قامت به الجمعيات التبشيرية التابعة لكنيسة الروم الكاثوليك وهي في سبيلها لنشر تعاليم الدين

المسيحي وما بذلته من جهد واضح وملموس في تأصيل انفصال الجنوب عن الشمال، مع تسليمنا بكل ذلك، لا يمكن لأي باحث عند تعرضه لمناقشة الدور الخارجي في أزمة جنوب السودان، في الوقت الراهن، إلا أن يقر أن هذا الدور لم يكن أبداً دوراً بادئاً أو مشعلاً لها بقدر ما هو نشاط مساعد أو مؤازر لجانب على حساب جانب آخر لترتيب أوضاع أو تحقيق مكاسب قد تفيد الطرف المساعد أو المؤازر الآن أو في المستقبل، بصورة مباشرة وأكثر منها بطريق غير مباشر، وهو في كل الأحوال دور مستغل لواقع أو لوضع هو موجود في الأساس، ويفرض وجود هذا على الساحة السياسية الإقليمية بفعل عوامل ذاتية أو داخلية أو تاريخية في المنطقة، ويحاول القفز على أحداثها لتحقيق مكسب ما له، ومع ذلك فقد ظل التدخل الأجنبي هو الحقيقة التي حاولت حكومات سودانية عدة الاتكاء عليها لتسويغ فشلها في إدارة مشكلة الجنوب وحلها.

وطوال فترة سخونة هذه الأزمة ترددت أقاويل مصحوبة باتهامات تأسست على شائعات مستندة إلى براهين وقرائن عقلية ومنطقية فقط، وقد تبنى على القليل من الحقائق والوقائع، تربط جيراناً للجنوب أو قوى إقليمية أو عالمية بأفعال تحدث به وتحقق مكاسب لذلك الجار أو لتلك القوى، منها مثلاً أقاويل تربط بين أثيوبيا والجنوب في فترة زمنية معينة، فترة أوائل القرن الماضي حين نشطت الجمعيات أو الإرساليات التبشيرية لنشر الدين المسيحي بالجنوب الوثني، وما قامت به هذه الجمعيات من تكريس انفصال الجنوب عن الشمال، وهي في سبيلها لتهيئة الأجواء لتحقيق رسالتها، من هذه الوسائل محاربة انتشار الدين الإسلامي واللغة العربية والعادات والتقاليد العربية أيضاً، ثم العمل على تعويق أو منع انتشار النفوذ والسلطة المركزية لحكومة الخرطوم المسلمة ذات التوجهات أو الميول العربية، حتى حينما حاولت الحكومة السودانية فرض تعاليم الإسلام قسراً على الجنوب، بدءاً من حكم نميري، وسيلة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي، فقد بدا ذلك الفعل محفزاً لرد فعل الكنيسة الكاثوليكية عليه بوصفه مشكلة دينية تتعلق بالإسلام والمسيحية، ومن ثم استقطبت تلك الصورة اهتمام قطاعات عديدة في العالم الغربي، كما استغلتها عناصر من اللاجئين السياسيين الجنوبيين وقادة حركة التمرد للحصول على الدعم المادي والمعنوي من جانب تلك القطاعات والمؤسسات (Church Missionary Society, 1968: 482-488).

وفي الستينيات حين نسب دور للكنيسة المسيحية بأثيوبيا بدعم من اتحاد

الكنائس العالمي بزعم الهجوم المسيحي على الإحياء الإسلامي في السودان ورغبة أثيوبيا هيلاسلاسي في البحث عن دور إقليمي بإحياء دور الكنيسة الأثيوبية بالمنطقة، حتى إنها في فترة ما اشتركت في المفاوضات التي جرت بين أطرافها للتوصل إلى حل سلمي لها وكانت العاصمة أديس أبابا مسرحاً لتلك الجولات، وعقدت باسمها اتفاقية عام 1972، تعد حتى الآن من أنجح محاولات تسوية هذا النزاع، ثم أعقب ذلك حين تولى الحكم في أثيوبيا نظام شيوعي بزعامة منجستو هيلاماريام مدعوماً من الاتحاد السوفيتي الذي كان يستهدف نشر العقيدة الشيوعية في قارة إفريقيا وغيرها من دول العالم الثالث عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي لحركات الانفصال والتمرد على الحكومات المركزية (منصور خالد، 1988: 106).

وبالمثل، وعلى الرغم من أن مصر هي تقليدياً البوابة السودانية نحو العالم الخارجي (منصور خالد، 1988: 106)، فإن لها مصالح أساسية في السودان؛ فبصرف النظر عن الروابط التاريخية والعرقية التي جمعتها بالسودان لفترة طويلة سابقة وانضمامهما معاً في دولة واحدة تحت سلطة ملك واحد، وهجرة العديد من أبناء السودان إلى العيش في مصر في وظائف كانت لفترة قاصرة عليهم فقط، فإن لمصر أيضاً مصالح في تأمين أمنها المائي وصيانته، وهو المتمثل في نهر النيل ومجراه وبحيراته التي يقع جزء عظيم منها داخل الأراضي السودانية وفي شقه الجنوبي خاصة، لذلك فقد اتهمت في أوائل خمسينيات القرن الماضي بتأليب شعب الجنوب ضد حكومته عن طريق موظفيها والمدرسين المبعوثين منها للعمل بالجنوب وأيضاً عن طريق إذاعات راديو القاهرة التي كانت تحرض الرأي العام ضد حكومة إسماعيل الأزهري بدعوى عدم رضاء الحكومة المصرية عن هذه الحكومة وسياستها ومحاولة إضعافها؛ لأن الأخيرة انتهجت سياسة معادية لمصر وفضلت الانفصال عنها عند إعطاء حق تقرير المصير لشعب السودان (Kessing, 1955: 3)، وقد حاولت بعض الحكومات الغربية التي كان لها نفوذ ببعض الدول الإفريقية في تلك الفترة، من مثل كينيا وأوغندا وأفريقيا الوسطى وزائير، تأليب حركات التمرد بالجنوب حتى تسبب القلق للحكومة المصرية التي كانت منشغلة في تلك الأوقات بمحاربة الاستعمار ولا سيما في الجزائر الفرنسي بإمداده بالسلاح (محمد بشير، 1978: 160)، واستمر الاهتمام المصري بالشأن السوداني وجنوبه من واقع الاهتمام بتأمين مجرى نهر النيل وبحيراته وحصة مصر من مياهه، حتى إن كل محاولات الاتفاقات

التي حاولت حكومات السودان المتعاقبة التوصل إليها مع المتمردين كان يستطلع الرأي المصري فيها أولاً أو تحاط مصر علماً بها بعد الإعلان عنها للحصول على موافقتها بعد ذلك، ولعل أبرز مثال لذلك مذكرة التفاهم التي أمكن التوصل إليها بين نظام البشير والدكتور جون جارنج في مكاكوس بكينيا في شهر يوليو 2002، فبعد توقيع السودان على وثيقتها حضر إلى القاهرة نائب الرئيس السوداني أواخر يوليو للاطمئنان إلى موافقتها وعدم اعتراضها عليها، وهو أيضاً ما دفع مصر منذ نحو عام ونصف إلى طرح مبادرة لحل تلك الأزمة بالتعاون مع ليبيا فيما سمي بالمبادرة المصرية الليبية، التي كانت إحدى الورقات المطروحة على الساحة السياسية للحل إلى جوار مبادرة منظمة الإيجاد والمسعى الأمريكي أيضاً.

وانطلاقاً من تلك الحقيقة فيما يخص مصر، فقد أشيع أن إسرائيل تعمل على فتح جبهة جديدة خلفية للعمل ضد عدوها اللدود مصر، وقد بدا ذلك حين دعمت إسرائيل الحركة الجنوبية منذ منتصف الثمانينيات بتقديم المساعدات الإنسانية لها، وتطور إلى تدريبات عسكرية في قواعد بالدول الإفريقية المجاورة للجنوب السوداني، وتنامت العلاقات الإسرائيلية الجنوبية إلى حد تزويد الحركة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة بجوار تنفيذ برنامج الدعم السياسي لها، وقد عرف أيضاً أن العقيد جون جارنج كان ضمن نحو ألف من أعضاء الحركة الجنوبية الذين تلقوا تدريبات عسكرية متطورة في داخل إسرائيل، كما حصلت الحركة في الآونة الأخيرة على تمويل إسرائيلي يفوق الخمسين مليون دولار (محمد صالح، 2000: 102)؛ فحركة الجنوب طبقاً لهذا الطرح أصبحت عنصراً فاعلاً في تنفيذ سياسات إسرائيل الإفريقية الموجهة في الأساس ضد وحدة السودان بحكم موقعه الجيوسياسي، ومن ثم ضد مصر باتباع وسائل محددة – بحسب ما أورده تقرير للجامعة العربية – **أولها** تطويق مصر بسلسلة من التحالفات، ثم فصلها عن عمقها الاستراتيجي في السودان، **ثانيها**، وهو الأهم، الوجود الإسرائيلي الفاعل والمؤثر في منطقة البحيرات العظمى بما يؤدي إلى حرمان مصر من مياه النيل وابتزازها والضغط عليها باستخدام هذا السلاح حتى تتمكن إسرائيل من الحصول على حصة من تلك المياه في زمان قادم هو زمان حرب المياه (محمد صالح، 2000: 102)، وقد تطور هذا الهدف بعد توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل وزاد عليه العمل على شغل مصر والضغط عليها لصرف نظرها عن تأييد الكفاح الفلسطيني ومساندتها له أو تحييدها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي فترة ما ساد بعض الدول المجاورة للسودان أنظمة حكم ذات توجهات

شيوعية، مثل حكم الرئيس منجستو هيلا ماريام بأثيوبيا، الذي تولى الحكم فيها بعد انقلاب ناجح ضد الإمبراطور هيلاسلاسي، وقد كان هذا الحكم مدعوماً بالكامل من الاتحاد السوفيتي، ويعمل وفق توجهاته لنشر الفكر الشيوعي بإفريقيا، وذلك عن طريق إذكاء نيران حركات التمرد بالبلاد بوصفها المناخ المناسب لنشر الفكر الشيوعي الذي كان يناصر حركات التحرر الوطني بالعالم، فكان أن شجع وساعد ومول حركة التمرد بجنوب السودان لفترة وجعل من أراضيه ملجأ للنازحين وميداناً لتدريب المتمردين على السلاح وفنون حرب العصابات وأمدهم أيضاً بالسلاح السوفيتي الصنع، وبالمثل كان نظام حكم موسيفيني بأوغندا الذي أرقه أعداد النازحين السودانيين الجنوبيين إلى بلاده؛ فرأى في تشجيع حركة التمرد بالسودان محاولة منه لكسب المصداقية لدى شعبه بوصفه نظام حكم يدعو لمناصرة المنادين بالحرية والاستقلال وتقرير المصير.

ولا يخفى على الفطن القلق الطبيعي لدول الجوار بعد استمرار عوامل التوتر بالجنوب السوداني؛ فقد تعودت تلك الدول على أن مثل هذا التوتر سرعان ما ينعكس عليها في هيئة زيادة أعداد اللاجئين السودانيين الفارين من نيران المعارك الحربية التي تدور رحاها بالجنوب، ومن ثم زيادة من تعولهم حكومات تلك الدول عمن هي ملتزمة برعايتهم أصلاً وتنوء بحملهم بالقياس بمحدودية مواردها، فقد بلغ عدد الفارين إلى أوغندا في وقت ما نحو 50 ألفاً، وإلى أثيوبيا نحو 25 ألف لاجئ (The Daily Telegraph, 1956)، وزاد من صعوبة هذا الوضع في فترة معينة حين صارت ساحات من أقاليم دول الجوار ميادين تدريب عسكري لبعض متمردي الجنوب والفارين خارج السودان، الذين يمولون تارة من أموال المخابرات الأمريكية المدعومة والمؤيدة من مصالح شركات البترول التي كان لها مصلحة في تعطيل استخراج بترول الجنوب حتى لا يزاحم سوق بترول الخليج التي تسيطر عليها هذه الشركات الأمريكية، ثم كانت مصالح تلك الشركات بعد ذلك هي السبب في العمل على إيجاد حل لهذا الصراع حين وجدت هذه الشركات مصلحتها في تعويض النقص في مكسبها الحادث الآن من بترول الخليج في استخراج بترول جنوب السودان، الذي يقدر حجم الاحتياطي منه بما يجعل السودان ثاني دولة فيه بعد السعودية (نعمان جمعة، 2002: 1)، ولعل هذا هو السبب، كما يراه البعض، في العمل على فرض حل لمشكلة الجنوب من قبل الولايات المتحدة وفق مصالحها وأهدافها البترولية بالمنطقة.

لقد تواكبت مصالح شركات البترول الأمريكية العاملة بمنطقة الشرق الأوسط

مع السياسة الأمريكية الحديثة بعد زوال الاتحاد السوفيتي وتفردها بالسيادة على النظام الدولي الجديد، وبدا أن من مصلحتها، حتى يستتب لها الهيمنة والزعامة، أن يسود الهدوء أرجاء المعمورة وأن يتم حل المشكلات الإقليمية أو القضاء عليها، وهي المشكلات التي طالما أرقت وعكرت صفو السلام الإقليمي والعالمي بالتبعية، لذلك فقد وجد تدخلها لفرض حل على أطراف ذلك الصراع مسوغه الذي يتفق مع سياستها المعلنة الجديدة، حل يفرض منها على أطرافه ويتسق مع أهدافها ورؤيتها هي لما ينبغي أن تكون عليه المنطقة في هذه الحقبة من الزمان، وفق مفهوم حقبة أو مرحلة زمن السلام الأمريكي.

وإبان فترة حكم الرئيس البشير والشيخ حسن الترابي للسودان، وتبنيهما لتوجهات حكم ذات ميول تستقى من الشريعة الإسلامية، وفق مفهوم الأخير، أساساً للحكم، مع الدعوة لتصدير هذا النهج في الحكم للخارج بوصف الترابي مبشراً وداعياً لهذا المسلك، فقد اتهمته واشنطن بأنه نظام حكم يشجع على عدم الاستقرار ويحض على الإرهاب الدولي، بخاصة أنه أوى في أراضيه فصائل لتنظيم القاعدة الذي أصبح يعادي السياسة الأمريكية بالعالم، وأوى نظام الحكم السوداني لفترة بن لادن زعيم هذا التنظيم ذاته قبيل أن تسوء علاقتهما ويضطر الأخير لترك السودان والإقامة بأفغانستان، لذلك فقد كان السودان هدفاً للسياسة الأمريكية ولا سيما في أثناء حكم الرئيس بل كلينتون، الرامية للقضاء على الإرهاب ونشر الاستقرار والهدوء في العالم، وذلك من خلال اتباع سياسة تسمى بسياسة الاحتواء لمناطق عدم الاستقرار والإرهاب Policy of Containment، وبموجب تلك السياسة مورس على السودان نوع من الحصار الاقتصادي والسياسي لإضعاف نظامه وقطع السبل بينه وبين نشر دعوته بالخارج، كما عملت الإدارة الأمريكية على تصنيف نظام الحكم بالسودان بوصفه نظام حكم يدعو للإرهاب مثل أفغانستان وكوريا الشمالية وإيران وليبيا وسوريا، وعملت على إصدار قرارات من منظمة الأمم المتحدة بهذا الشأن.

ومن ضمن تلك الأساليب قيل إن الولايات المتحدة تساعد المتمردين بالجنوب للعمل على شغل السودان عن أهدافه الخارجية بهمومه الداخلية، ولعل ذلك الهدف هو ما دعا الولايات المتحدة إلى توجيه صواريخ كروز لضرب مصنع الأدوية بالخرطوم ظناً منها أنه ينتج السلاح الكيماوي المحظور إبان تعرض سفارتيها بنيروبي وكينيا لعمليات نسبت لإرهابيين من تنظيم القاعدة.

النتائج والتوصيات:

بعد استعراض فصول البحث الأربعة التي تناولت أسباب أزمة جنوب السودان، التاريخية والعرقية والجغرافية والتدخلات الخارجية فيها، يكون من المناسب بعد ذلك أن نستخرج النتائج التي انتهى إليها البحث، ثم نعقبها بما يترتب عليها منطقياً من توصيات.

أولاً – النتائج:

1 – لقد أدى تاريخ الجنوب طوال فترة تقلب الاستعمار عليه، وما استتبع ذلك من انصراف هذا الاستعمار إلى استنزاف ثرواته وإمكاناته فقط دون الاهتمام بالشأن الأهلي به، وهو ما أدى إلى استمرار حالة التخلف والتردي التنموي، كما كان للجمعيات التبشيرية المسيحية دور في تعميق أسباب التنافر الجنوبي الشمالي، كل هذا أدى بالتبعية إلى زيادة تخوف أهل الجنوب من كل ما هو أجنبي أو عربي، وهو ما ينطبق أيضاً على أهل الشمال السوداني؛ إذ أدت تلك العوامل إلى تعميق الخوف بينهما وزيادة عدم الثقة والتنافر.

2 – أدى عدم استقرار الحكم في السودان وتقلبه دوماً من نظام لآخر إلى اختلاف توجهاته ونظرته لكيفية إدارة مشكلة الجنوب وحلها، فضلاً عن أن نظم الحكم العسكرية التي كثر وجودها في السودان بعد إعلان الاستقلال عام 1956 (بخاصة في ظل الحكومات العسكرية باستثناء حكومة عبود) كانت في الأغلب تفتقد الرؤية الشاملة لأبسط المقومات السياسية لحل مشكلة الجنوب، على الرغم من أن كل تلك الحركات الانقلابية كانت تأخذ من مشكلة جنوب السودان سبباً لها.

3 – لقد اتسمت أشكال إدارة منطقة الجنوب السوداني ونظمها فيما سبق (الفترة التالية للاستقلال وقرار السودنة) بخاصية مشتركة، وهي إغفال الآمال والتطلعات المشروعة لأهل الجنوب في أن يتولى أبناء منهم مناصب مهمة في إدارة إقليمهم وتمثيل شعوبهم بالجنوب وهو ما ينعكس عليهم بإحساسهم بالرضا والثقة في النفس وفي الشمال وحكامه.

4 – يتسم الجنوب السوداني بضعف ترابط التركيب الاجتماعي وتنوع الأصول العرقية والعقائدية، فضلاً عن ازدياد معدلات الفقر والأمية وتخلف المجتمع، وهو ما يصعب من فرص الاندماج والاتحاد المتوازي أو المتكافئ مع الشمال.

5 – إغفال جانب الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إطار إحداث تنمية

شاملة بالجنوب عند تنفيذ اتفاقية أديس أبابا عام 1972، وهو ما جعل مصير هذه الاتفاقية المتوازنة سياسياً تفشل عند التطبيق.

6 – لقد ثبت فشل سياسة فرض الأسلمة والهوية العربية على أهل الجنوب، وهو ما أدى إلى فشل جميع محاولات الاندماج السابقة التي كانت تستند إلى هاتين الركيزتين.

7 – سماح أطراف النزاع في مرحلة منه بتدويله، وذلك حين لجأ المتمردون لبعض دول الجوار طلباً للمأوى والسلاح والدعم الاقتصادي والتأييد والمؤازرة السياسية، كذلك حين سمح لأثيوبيا بأن تعطي للصراع بعداً دينياً دولياً بالسماح لكنيستها بأن يكون لها دور ورأي في المشكلة وكيفية حلها. كما كان لاكتشاف البترول بكثرة في الجنوب أثر ملموس وواضح في زيادة التدخل الدولي في النزاع.

ثانياً – التوصيات:

وبعد استعراض تلك النتائج، نرى أن تكون التوصيات على النحو الآتي:

1 – ينبع أي حل لمشكلة جنوب السودان من حتمية الاهتمام الجدي بشأنه الاجتماعي والثقافي والبيئي، والعمل على إحداث تنمية شاملة به، ودون ذلك تذهب كل محاولات الحل سدى.

2 – من المهم عند الاتفاق على أسلوب لحل هذا الصراع أن تؤخذ خصوصية الجنوب السوداني المتميزة في الاعتبار، من حيث تنوع عقائده واللغات المستخدمة فيه وهويته وثقافته، فلا نفرض عليه ما يخالف هذه الخصوصيات، ودون ذلك يصبح أسلوب الحل غريباً عنه، ولن يلاقي من أبنائه أي تفاعل أو تجاوب ومن ثم سيؤول مصير هذا الحل إلى الفشل الطبيعي.

3 – ضرورة إشراك جميع الأحزاب والقوى السياسية والفصائل والاتجاهات والأنماط العرقية في كل من الشمال والجنوب من أجل العمل على إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وذلك حتى يشعر الجميع بالمسؤولية عما يتوصل إليه، وتطرح قبل ذلك رؤى الجميع وتصوراتهم وآمالهم في شكل هذا الحل، ولعل خير دليل على ذلك العملية الإرهابية التي حدثت يوم 2002/8/2 في جوبا، واستهدفت بعض المدنيين بها من قبل فصيلة سودانية جنوبية عارضت مذكرة التفاهم التي توصل إليها منذ أيام.

4 – لكل ذلك نرى أن الشكل المناسب للعلاقة المستقبلية بين جنوب السودان

وشماله هو الشكل الفيدرالي، الذي يحتفظ فيه كلا الشطرين بهويته واستقلاله الداخلي في إدارة شؤونه الخاصة مثل الأمن الداخلي والقضاء والإدارة المحلية والشؤون المالية، على أن يترك للحكومة الفيدرالية أمر الدفاع الخارجي والعلاقات السياسية الدولية والشؤون الفيدرالية التي تمس كيان هذه الحكومة ووجودها وطبيعتها، بخاصة أنه اكتشف بالجنوب إمكانات اقتصادية طبيعية تمكنه من هدف الاستقلال بإحداث التنمية الشاملة به دون إلقاء هذا العبء على الحكومة الفيدرالية فضلاً عن بدء وجود شعور بالولاء القومي لدى أهل الجنوب، وهو ما أذكته طوال فترة الحرب مع الشمال، وهذا يعد أول مقومات وجود نظام فيدرالي سليم.

المراجع:

إبراهيم شحاتة حسن (1968). السياسة البريطانية في السودان وأثرها على العلاقات المصرية السودانية. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة: جامعة القاهرة.

إبراهيم محمد حجاج موسى (1970). **التجربة الديموقراطية وتطور نظم الحكم في السودان.** القاهرة: دار الفكر العربي.

أحمد الصاوي (1989). **الأقليات التاريخية في الوطن العربي.** القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر.

أحمد عامر (1987). **الحضارة الإسلامية والمشكلات السياسية المعاصرة.** القاهرة: مطبعة معهد الدراسات الإسلامية.

الأمير عمر طوسون (1937). **تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها إلى ضياعها 1869–1889.** الإسكندرية: مكتبة العدل.

بونال مالوال (1987). حول جذور النزاع الراهن في جنوب السودان. ورقة قدمت خلال ندوة عقدت بمعهد ودرو ويلسون للدراسات السياسية. واشنطن دي سي. في الفترة من فبراير 17، 18.

التقرير الاستراتيجي العربي 1988 (1989). **مشكلة جنوب السودان كصراع إقليمي.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

جمال عنقرة (1991). **السودان بين قهر السلطة وعنف المقاومة.** القاهرة: مؤسسة الأهرام، المطبعة الفنية.

جريدة السياسة المصرية (1951). العدد الصادر في 15/11/1951.

جميل عبيد (1945). **المديرية الاستوائية.** القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

السيد يوسف نصر (1985). **جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع عشر.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سليم قبطان (1963). **الرحلة الأولى للكشف عن منابع النيل الأبيض.** تعريب محمود مسعود. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الصائم محمد إبراهيم (1953). **الفاكهة المحرمة: جنوب السودان.** الخرطوم: دار الشفاء للطباعة.

صلاح كردوس (1986). **السودان ومشكلة الجنوب.** مجلة الباحث العربي. العدد 8، لندن.

عبدالتواب مصطفى (1986). **ملحمة الجنوب قمة الديموقراطية في السودان إبان ثورة مارس/ إبريل 1985.** القاهرة: مطابع الأخبار.

عبدالرحمن الرافعي (1948). **عصر إسماعيل. الجزء الأول.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

عبدالعظيم رمضان (1988). **أكذوبة الاستعمار المصري للسودان رؤية تاريخية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبدالقادر الأمين (1951). **مرشد السودان الحديث.** القاهرة: مطبعة مصر.

عثمان حمد الله (1956). **سهم العروبة حول التاريخ وقبائل العرب بالسودان.** الخرطوم: دار الهلال.

علي إبراهيم عبده (1958). **المنافسة الدولية على أعالي النيل.** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

علي فهمي كامل (1908). **مصطفى كامل.. سيرته وأعماله من خطب وأحاديث ورسائل سياسية.** القاهرة: مطبعة اللواء.

علي محمد بركات (1977). **السياسة البريطانية واسترداد السودان 1889/1899.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فتحي علي حسن (1989). حكومة الإنقاذ الوطني والتطورات الأخيرة في السودان. القاهرة: **السياسة الدولية.** العدد 96، إبريل 1989، ص56.

محمد أبو الفضل (2002). **مذكرة التفاهم والملفات الشائكة.** الأهرام: عدد 2002/7/24.

محمد عبدالرحمن صالح (2000). أزمة السودان لم تبدأ مع حكومة الإنقاذ. **السياسة الدولية.** العدد 141، يوليو 2000، 89–95.

محمد عبدالغني سعودي وآخرون (1978). **مشكلة جنوب السودان.** القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.

محمد عمر بشير (1971). **جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع.** ترجمة أسعد حليم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

محمد عمر بشير (1938). **مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى الإسلام.** بيروت: دار الجيل.

محمد عمر بشير (1980). **تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900–1969.** ترجمة هنري رياض وآخرون. الخرطوم: دار السلام.

محمد عوض محمد (1951). **السودان الشمالي سكانه وقبائله.** القاهرة: دار النهضة المصرية.

محمد عوض محمد (1965). **الشعوب والسلالات الإفريقية.** القاهرة: مطبعة مصر.

محمد المعتصم (1951). **جنوب السودان في مائة عام.** القاهرة: مطبعة مصر.

محمد المعتصم (1951). **ملامح سودانية – جنوب السودان في مائة عام.** القاهرة: مطبعة مصر، الطبعة الأولى.

محمود كامل (1949). **مصر في السودان..** القاهرة: مطبعة الاعتماد.

مدحت أيوب (1987). التجربة الديموقراطية في السودان ومشكلة الجنوب. **مجلة السياسة الدولية.** العدد 87 يناير 1987، 95–110.

منصور خالد (1988). الأزمة السياسية في السودان وطريق المستقبل. **السياسة الدولية.** العدد 94، أكتوبر 1988: 115–124، 181.

منصور خالد (1988). العوامل الخارجية في الصراع السوداني. ترجمة منار الشوربجي. **السياسة الدولية.** القاهرة: العدد 91، يناير 1988، 129.

نسيم مقار (1960). **البكباشي المصري سليم قبطان والكشف عن منابع النيل.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

نعمان جمعة (2002). **من حق مصر أن تقلق من اتفاقية الجنوب السوداني.** القاهرة: جريدة الوفد، 2002/8/1.

وثائق التقرير السنوي عن الحالة المالية والإدارية في مصر وعموم السودان. مرفوع من اللورد كتشنر إلى سير إدوارد جراي. ترجمة المقطم. القاهرة: 1912.

وثائق جمهورية مصر. رئاسة مجلس الوزراء، السودان من 13 فبراير 1841/1953. القاهرة.

وثائق الشؤون الدينية بالسودان. رقم 46/1/1/676. الملف و.د/سري. وزارة الداخلية السودانية: الخرطوم.

وثائق القلعة. دفتر 1934. أوامر كريمة. ص5. الأمر رقم 31 في 28 شعبان سنة 1286 هـ إلى سائر الحكام ونظار الأقسام ومشايخ وعمد الأهالي والعربان بإقليم السودان.

وفد السودان (1946). **مآسي الإنجليز في السودان.** القاهرة: دار الشروق.

يوسف أبو قرون (1969). **قبائل السودان الكبرى.** أم درمان: دار المريخ.

يونان لبيب رزق (1976). **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899–1924.** القاهرة: معهد الدراسات العربية.

يونان لبيب رزق (1977). **العلاقات العربية الإفريقية (دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار).** القاهرة: النهضة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وثائق دار الوثائق المركزية بالخرطوم: Sudan Government, report of the Rejal Language, 9th. To 14th. apr. 1928. South: 1-14. 134,

وثائق دار الوثائق المركزية بالخرطوم: South: 11/9/76.

وثائق دار الوثائق المركزية بالخرطوم: South: 1/19/220 adresses delivered By professionals front at the Round Table Con. to solve S. S. problem.

وثائق دار الوثائق المركزية بالخرطوم: Suydan Language, 9th. South: 1-14. 134, Government, report of the Rejal to 14th. apr. 1928.

Albino, O. (1960). *The Sudan: A southern view* point. London: Weidenfeld.

American Foreign Policy 1950-1955. (1979). *Documents, Vol. 1*. Washington: Royal Institute.

Arkel, A. J. (1960). *A history of the Sudan up to 1821*. London Geoffery-Comp..

Bona. M. (1981). *People and power in Sudan - The struggle for national stabiulity*. London: Macmillan & co limited.

Central Record Office. *Caitint. 31/5/243. Intelligence Diary Fashoda*. Sub district.

Church missionary Society (C.M.S) (1968). *The struggle between islam and Christianity in Africa*. Annual Report, Vol. 2. London.

Collins, R. O. (1942). *The southern Sudan 1883-1898*. London: Hashit House. Perham M. & Simmons, K. *African discovery*. London: Clarendon Press.

Foreign Office 631. *From Paring* (Lord Cromer) *Tocranville*. 22 nov., 1883-letter 240, vol. 711.

H., Sir Edward. (1909). *The map of Africa by treaty,* London,. *Hashet House:* Herlaw, Professor Vincen. (1954). Triblism in Africa. *The colonial Review*, Vol. VIII. No. B. London: Macmillan & co limited, dec.

Hamilton,, J. A. (1955). *The Anglo-Egyptian Sudan from within*. Faber & Faber London: Queen square.

Hamptone, S (1952). *The new Africa*. London: Macmillan & co., Limited.

MAC Michael S.H. (1952). *A history of the Arabs in the Sudan*. vol. 11. London: Cambridge University.

Mac Michael. S. H. (1956). *The Sudan*. London: Cambridge University.

Kessing (1955). *Contemporary archivies, weekly recoed of events in Africa*. African publication, India: New Delhi, 30 August.

Mocan J. C. (1948). Egypt under Ismail. London. Faber & Limited Co, *The Daily Telegraph*: May 12, 1965.

Royal Institute of International Affairs (1956): *Survay of international affairs 1955-1956,* Part VI.

Sanderson, G. N. (1956). *England Europ & the upper Nile of 1882-1899*. London: House Publisher, Edinburgh.

Shukry, M. F. (1937). *The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1899*. Cairo: (El-Nahda Elmisria).

South: 1-13, 1-27. *Basic facts about the southern provinces of the Sudan* south: 1-14. 134.

Nalder, L. F. (1937). *Equatorial province handbook*. London: Public record office.

Yusuf F. H. (1937). *The Arabs and the Sudan*. Edinburgh, Khartoum University press.

قدم في: ديسمبر 2002.

أجيز في: يناير 2004.

ملاحق الخرائط

ملحق (1)

ملحق (2)

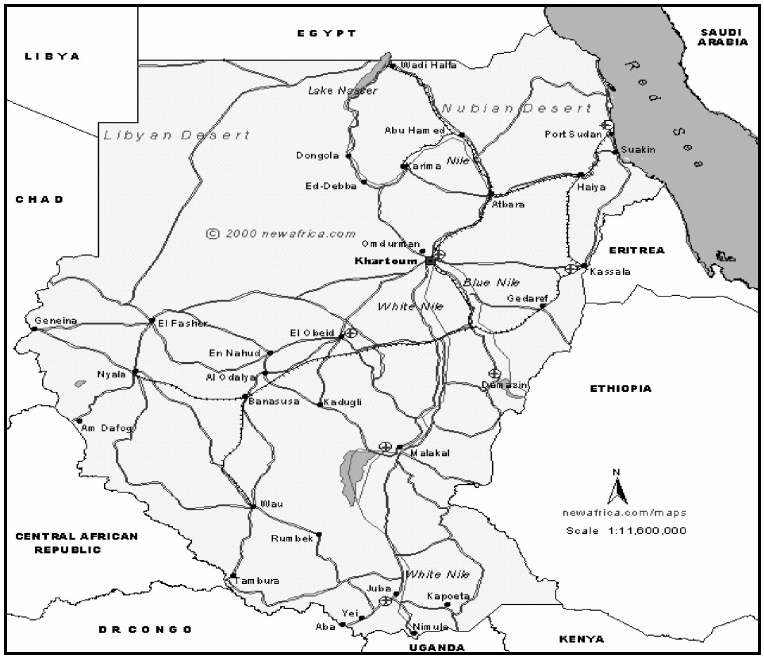

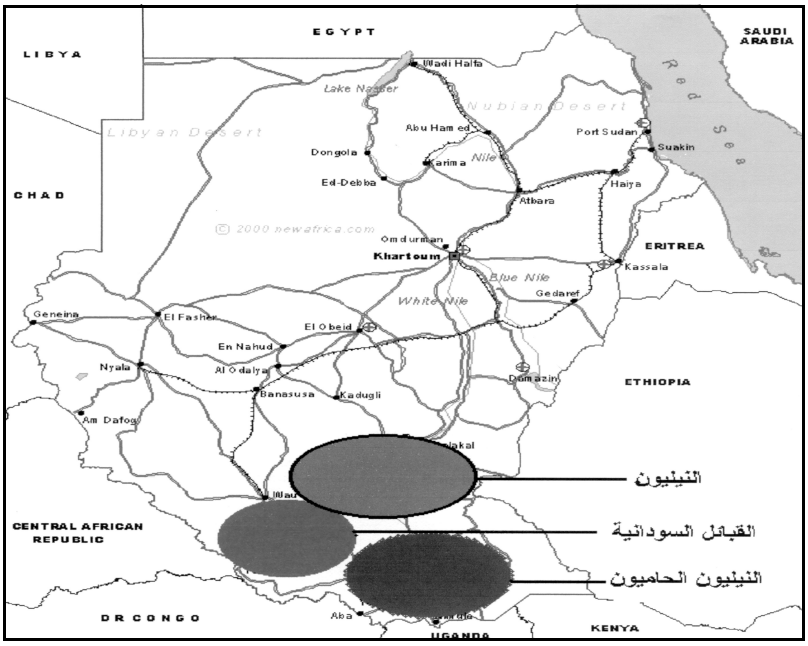
EGYPT
LIBYA
SAUDI ARABIA
Wadi Halfa
Lake Nasser
Nubian Desert
Libyan Desert
Red Sea
Abu Hamed
Port Sudan
Suakin
Dongola
Karima
Nile
Ed-Debba
Haiya
Atbara
CHAD
© 2000 newafrica.com
Omdurman
Khartoum
ERITREA
Kassala
Blue Nile
White Nile
Gedaref
Geneina
El Fasher
El Obeid
En Nahud
Nyala
Al Odaiya
Damazin
ETHIOPIA
Banasusa
Kadugli
Am Dafog
Nakal
النيليون
القبائل السودانية
النيليون الحاميون
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
Aba
DR CONGO
UGANDA
KENYA

ملحق (3)